المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- قطاع الصيد البحري-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2020

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3

1. تقديم موجز للاستراتيجية..... 4

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020..... 14

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج..... 16

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 18

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 22

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 23

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية..... 29

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 30

الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 34

برنامج 424 : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد..... 35

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 35

2. مسؤول البرنامج..... 40

3. المتدخلين في القيادة..... 41

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 41

برنامج 425 : التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر..... 54

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 54

2. مسؤول البرنامج..... 57

3. المتدخلين في القيادة..... 58

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 60

برنامج 450 : قيادة وحكامة..... 77

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 77

2. مسؤول البرنامج..... 80

3. المتدخلين في القيادة..... 80

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 81

الجزء الثالث : محددات النفقات..... 95

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 96

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 96

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 97

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 98

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 99

الجزء الأول | تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

إن قطاع الصيد البحري مكلف بوضع سياسة الدولة في مجال الصيد البحري والصناعات المرتبطة به وكذا التكوين و التدبير الإداري و والتأديبي لرجال البحر.

ترمي استراتيجية آليو تيس، المتبناة خلال المراسم التي ترأسها صاحب الجلالة يوم 29 شتنبر 2009 إلى توطيد نقاط القوة و الايجابيات في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية وتحريرها من القيود التي تعيق تقدمه لبلوغ هدفين رئيسيين وهما المحافظة على الثروات البحرية وتأهيل القطاع و كدا تعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب.

قبل تنزيل إستراتيجية أليوتيس كان قطاع الصيد البحري لا يتوفر على رؤية واضحة ويعاني من ضعف الحكامة، كما كان يواجه معيقات في الميادين التالية :

1.تدبير الموارد السمكية

- معرفة محدودة للموارد السمكية الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة المغربية؛
- محدودية التغطية والتتبع لوضعية المخزون السمكي لبعض المصائد؛
- عدم ترشيد تدبير الموارد السمكية؛
- تراجع مهول لمخزونات بعض الأصناف السمكية ذات قيمة مضافة مرتفعة؛
- مجهود صيد مفرط في بعض المصايد مع استعمال تقنيات صيد غير انتقائية؛
- محدودية وسائل المراقبة؛
- أهمية نسبة المصطادات الغير المصرحة.

2.التسويق

- ضعف البنيات التحتية للتسويق و التوزيع في الأسواق الداخلية
- قلة أسواق بيع السمك بالجملة
- عدم تنظيم سلسلة بيع السمك بالجملة و آثارها على قطاع الصيد بالنسبة لتتبع المسار و السلامة الصحية؛-ضعف الاستهلاك الداخلي
- عدم وجود إستراتيجية لترويج الموارد البحرية في الأسواق الدولية
- قلة الموارد الأولية لتزويد المصانع.

3.التحويل

إلى جانب المهام التقليدية للوزارة تم خلق مهام جديدة لمواكبة استراتيجية آليو تيس نخص منها بالذكر:

- تعزيز المراقبة ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم؛
- مراقبة سفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية؛
- تنزيل مسطرة المصادقة على منتوجات الصيد الموجه للتصدير والتي تتطلب مراقبة على طول سلسلة القيمة؛
- تنظيم تتبع نشاط بيع السمك بالجملة؛
- إنشاء و تنشيط أقطاب التنافسية؛
- تتبع وتقييم المشاريع المسطرة في إستراتيجية آليو تيس.
- لتغطية هذه المهام الجديدة و ضمان تفعيلها مع مقتضيات الإستراتيجية، تميزت سنة 2016 بإصدار المرسوم المتعلق بإعادة

تنظيم الهياكل الإدارية لقطاع الصيد البحري لضمان الحكامة الجيدة لهذا القطاع الحيوي للاقتصاد المغربي .

الأهداف المرقمة التي حددتها إستراتيجية آليو تيس في أفق 2020 تتلخص فيما يلي :

- الرفع بثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الخام للقطاع ليمر من 8,3 مليار درهم في سنة 2007 إلى ما يقرب 22 مليار درهم وخفض الحصة الغير مصرح بها من الموارد السمكية في رقم الأعمال الخاص بالقطاع من 50% إلى 15%،
- الرفع من صادرات المنتوجات البحرية بنسبة 2,6 لسنة 2007 ،لتمر من 1,2 مليار دولار إلى 3,1 مليار دولار و الرفع من حصة المغرب في السوق الدولية من % 3,3إلى 5,4% و ومن تم بلوغ مرتبة الرائد عالميا في مجال صيد السردين ،
- الرفع من الإنتاج إلى 1,6 مليون طن و الرفع من الاستهلاك المحلي للسمك من 10 كلغ حاليا إلى 16 كلغ للفرد في السنة،
- الرفع من نسبة الأصناف المدبرة بصفة مستدامة من 5% إلى 95.%

· تنزيل الإستراتيجية:

تتكون من ثلاثة محاور أساسية، ترتكز الرؤية القطاعية الجديدة على ثلاثة كلمات رئيسية هي **الاستدامة، النجاعة والتنافسية**.

I.محور الاستدامة:

الهدف من هذا المحور هو ضمان موارد مستغلة بكيفية مستدامة للأجيال القادمة نساءا و رجالا و العمل على توفير رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين من أجل الاستثمار و عصرنة وسائل الإنتاج وجعل البحارة نساءا و رجالا عنصرا أساسيا لصيد مسؤول. كما أن تربية الأحياء البحرية ستمكن من خفض الضغط على الصيد و ستساهم في استدامة المصائد من خلال خلق فرص الشغل و الثروات بطريقة عادلة للنساء والرجال.تمر هذه العمليات عبر :

- تحديد ووضع مخططات التهيئة للمصايد و من ثم فان نسبة تغطية الثروات البحرية عبر مخططات التهيئة وصلت 96٪ عوض 5٪ خلال سنة 2009 حيث تم وضع 20 مخططا للتهيئة و إجراءات تدبيرية على طول السواحل المغربية ؛

- تنفيذ برنامج عصرنة أسطول الصيد الساحلي و التقليدي عبر برنامج إبحار : بدأ هذا البرنامج في يونيو 2008 وانتهى في 15 مايو 2015 حيث استفاد من هذا البرنامج 223 باخرة و 938 قارب بغلاف مالي إجمالي بلغ 170 مليون درهم ؛

- إنهاء البرنامج الوطني من اجل حذف الشباك العائمة المنجرفة الذي يهدد الثروات السمكية ؛

- تعزيزنظام مراقبة استغلال الثروات البحرية عبر وضع نظام تتبع المسار لمحاربة الصيد غير القانوني و غير المنظم و غير المصرح به عبر المصادقة الالكترونية على المصطادات و تجهيز سفن الصيد بمعدات التتبع عبر الأقمار الاصطناعية و إعداد المخطط الوطني لمراقبة أنشطة الصيد حيث تم تنزيل 18 مخططا للمراقبة على مستوى جميع الدوائر البحرية و ذالك نظرا لخصوصية كل جهة على حدا ؛

- انجاز البرنامج المتعلق بغمر الشعاب الاصطناعية في خليج مرتيل و اكادير و ذلك من اجل إعمار مخزونات الأسماك وإنشاء محميات بحرية في كل من موكادور، البوران وماسا و ذلك بهدف تدبير مستدام للنظم الإيكولوجية الطبيعية ؛

- تنمية تربية الأحياء البحرية عبر خلق الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية التي ركزت اهتمامها منذ إنشاءها سنة 2011والتي عملت على إطلاق طلب التعبير عن الاهتمام بخصوص تنمية تربية الأحياء البحرية في البحر الأبيض المتوسط و في الجنوب ؛

- تطوير البحث العلمي بمعد المعهد الوطني في الصيد البحري بالوسائل اللوجيستيكية للتدخل و ذلك لتلبية الحاجيات الإستراتيجية للقطاع فيما يخص المحافظة و تثمين الموارد البحرية ؛

- إنطلاق تنفيذ برنامج تحديد هوية قوارب الصيد التقليدي عبر ترددات راديوية انطلاقا من سنة 2017 حيث استفاد منه 99 % من قوارب الصيد ؛

- تعويض 101 باخرة الصيد التي تنشط بالبحر الأبيض المتوسطي ضد هجمات الدلفين الأسود عبر شراء شباك صيد جديدة لصالح السفن المعنية و يقدر المبلغ الإجمالي لهذا التعويض ب 178 مليون درهم ؛

II.محور النجاعة:

يمر محور النجاعة عبر وضع مجالات مينائية مخصصة للصيد مرفوقة بتدبير فعال مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع المرتفقين نساءا و رجالا بطريقة متساوية. و ذلك عبر ضمان التحكم في تتبع مسار في المجال المينائي. من أجل مزيد من الفعالية فقد تقرر تفعيل مشروع هيكلة و تنشيط السوق الداخلي عبر أسواق

الجملة و أسواق التقسيط بهدف جعل السمك في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية نساءا و رجالا. و من أهم الإجراءات المنجزة في هذا السياق، نذكر :

- تنمية قرى الصيادين و نقط التفريغ المجهزة : لقد تم إنجاز42 موقعا و7 مواقع أخرى في طور الدراسة و الإنجاز. تساهم هذه البنيات التحتية ب 70 % في رقم معاملات الصيد التقليدي وبلغ الاستثمار الإجمالي لهذه المشاريع 3,1 مليار درهم ؛

- الشروع في استخدام الحاويات الموحدة في موانئ الصيد لمعالجة النقص في الجودة، بدلا من استخدام الصناديق الخشبية. ويهم هذا البرنامج توفير 5,9 ملايين من الحاويات و وضع 24 محطة للغسيل و يقدر الغلاف المالي المخصص لهذه العملية 400 مليون درهم. كان لهذا المشروع اثر إيجابي على جودة المنتوج حيث تقلص رفض المنتوج من طرف وحدات التثمين و انخفض حجم التفريغ الموجه لدقيق السمك كما تم تعزيز استدامة المصايد ؛

- إن تنظيم نشاط بيع السمك بالجملة مكن من إدماج هذم السلسلة في مجال الصيد و من تم ضمان استمرار نظام تتبع المسار على طول سلسلة المسار و ضمان السلامة الصحية للمنتجات؛

- وضع برنامج استثماري، تبلغ كلفته 600 مليون درهم، يهدف إلى تحسين و تطوير البنيات الفوقية وتجهيزات الموانئ من خلال :
  - بناء 12 سوق السمك للبيع الأولي من الجيل الجديد لتحسين جودة منتجات الصيد و تثمينها. لقد تم الانتهاء من إنجاز 10 أسواق و سوقين في إطار الانجاز في كل من مدينتي الدار البيضاء و الصويرة ؛

- بناء 10 أسواق لبيع الأسماك بالجملة. و تساهم هذه الأسواق في هيكلة قنوات التوزيع حتى وصولها إلى المستهلك النهائي.

III.محور التنافسية:

من أجل خلق قطاع تنافسي وضعت مجموعة من التدابير ضمن الإستراتيجية الجديدة لضمان وفرة و انتظام مواد أولية ذات جودة عالية لتزويد مصانع الصيد و لأجل ذلك سيتم خلق أقطاب تنافسية عبر التراب الوطني من أجل تحسين جودة تثمين المنتجات البحرية.

إن تحسين القدرة التنافسية للقطاع تكمن بالأساس في إشراك موسع و متكامل للموارد البشرية، و في هذا الصدد، فإن تنمية وتعزيز مهارات المرأة يعد مطلبا أساسيا ،بالإضافة إلى تشجيع انتقال مجال عملها من القطاع الغير مهيكل إلى قطاع مهيكل، وكذا تحسين ظروف عملها، وضمان احترام حقوقها.

الإجراءات الرئيسية التي أنجزت في هذا الصدد تهم :

- تسهيل عملية الوصول إلى المواد الأولية بوضع رهن إشارة وحدات التحويل الصناعي حصة للسمك السطحي من المخزون "C"؛
- تنمية تثمين منتجات الصيد عبر خلق ثلاث أقطاب تنافسية في كل من اكادير (haliopolis) و و في الشمال وفي الجنوب ؛
- تشجيع الابتكار في وسط وحدات تثمين المنتجات البحرية من أجل تثمين أمثل و بالتالي تحسين المنافسة و اكتساب نسب في الأسواق المحلية و الدولية؛
- تجهيز7000 قارب تقليدي عاملة بين سيدي إفني و الداخلة بصناديق عازلة للحرارة باستثمار ناهز 40 مليون درهم وهذا المشروع في طور

التعميم بالنسبة لباقي المناطق البحرية لفائدة 9146 قارب بكلفة إجمالية تقدر ب 53.5 مليون درهم و تساهم هذه العملية في ضمان جودة المصطدات و الحصول بالتالي على سعر أفضل ؛

- وضع إستراتيجية لتسويق المنتجات البحرية على الصعيدين الوطني (حوت بلادي) والدولي (المأكولات البحرية المغربية) وذلك بهدف مواكبة العاملين في الأسواق التي توفر إمكانية لتطوير منتجاتهم ؛

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة تنظيم القطاع من أجل ضمان الظروف المثلى على طول السلسلة من التفريغ إلى التسويق لأجل وضع منتجات بحرية جد مثمنة و منافسة وذلك لغزو أجزاء من الأسواق على المستوى الوطني و الدولي.

بالإضافة للمحاور المذكورة سلفا، تعتمد استراتيجية اليوتيس على مكون افقي يستهدف تكوين البحارة، تحسين نظام الإنقاذ البحري، تكييف الاطار القانوني و توطيد الحكامة بقطاع الصيد البحري.

من بين المشاريع الرئيسية لهذا المحور تعميم التغطية الاجتماعية للبحارة، و يهدف هذا المشروع الى انضمام بحارة الصيد التقليدي في نظام الضمان الاجتماعي الإلزامي لتمكينهم من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية على المدى القصير و الطويل و كدا التعويضات العائلية و التأمين الصحي الإجباري عن المرض.

حاليا، أصبح من الملزم بالنسبة للبحارة التقليديين النشيطين الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و التأمين الصحي الإجباري عن المرض حتى يتمكنوا من العمل على متن قوارب الصيد، بالإضافة إلى التأمين ضد حوادث الشغل للحصول على رخصة الصيد

وقد وضع هذا المخطط مجموعة من المشاريع تهم قطاع الصيد برمته لأجل تفعيل مقتضيات الإستراتيجية.

تتلخص الآثار الرئيسية بالنسبة للأهداف المسطرة في إستراتيجية اليوتيس فيما يلي :

- **رفع حجم المتوجات البحرية** : وصل حجم الإجمالي المنتجات البحرية في سنة 2018 إلى1.371.000 طن أي ما يعادل % 83من الهدف المسطر في أفق 2020؛
- **رفع قيمة الصادرات**: وصلت إلى2.32مليار دولار أي ما يعادل 75 في المائة من المبلغ المرتقب تحقيقه سنة 2020 وهو3.1 مليار دولار ؛
- نهج **الناتج المحلي الإجمالي للقطاع** 17.1 مليار درهم سنة 2017
- **إعادة التكوين التدريجي لمخزون الإخطبوط** :بفضل التدابير المعتمدة)تحديد حصص الصيد و فترات الراحة البيولوجية... (؛
- **الحذف التام لاستعمال الشباك العائمة المنجرفة**: طبقا للالتزامات المتخذة من قبل المملكة المغربية بخصوص الحفاظ على الأنواع المهددة بالخطر؛
- **الاستثمار الخاص في مجال صناعات التثمين** : بلغ حجم الاستثمارات الإجمالية للفترة الممتدة بين سنة 2010 و 2017، 2,6 مليار درهم بمعدل ارتفاع سنوي بلغ 13 في المائة و يعكس هدا الأداء ثقة المستثمرين المغاربة في الاختيارات الإستراتيجية لقطاع الصيد البحري.

على بعد سنة من انتهاء إستراتيجية اليوتيس، سيتم إعداد إستراتيجية متجددة للفترة 2020-2030 ترتكز على مقاربة الساسلة وتتضمن إعداد و هيكلة، و اغناء المحاور التنموية الموجودة و الجديدة مع الاخذ بعين الاعتبار االاشكاليات و الأولويات المقترحة من طرف الفاعلين في قطاع الصيد.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

في يوليوز 2009 ، تم منح قطاع الصيد إستراتيجية على مدى 2009-2020 تسمى اليوتيس ، من أجل تطوير وتعزيز مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب

بناءعلى رؤية تنموية متكاملة ومستدامة، تستند هذه الاستراتيجية على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة' البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. بحيث شملت هذه الاستراتيجية من الناحية الاجتماعية، تحسين ظروف العمل والمعيشة للبحارة وتثمين عمل النساء بالقطاع.

ونظرا لدور المرأة ومساهمتها في تطوير قطاع الصيد' لقد كانت إدارة قطاع الصيد البحري من بين الإدارات السباقة التي اعتمدت تدابير وإجراءات لدعم النهوض بالمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين سواء على مستوى الحكامة أو على صعيد القطاع المنتج. بحيث أحدث قطاع الصيد منذ عام 2001 وحدة إدارية موجهة لتكريس مقاربة النوع لضمان الحكامة والتنمية المستدامة والعادلة للقطاع.

أنجزت هده الوحدة بشراكة مع العديد من الشركاء التقنيين والماليين' إجراءات متعددة بهدف تحسين وضعية النساء العاملات في قطاع الصيد البحري. بحيث عملت على تعزيز دورهن وتثمين عملهن وتحسين ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال التوعية والتاطير والدعم التقني والمالي لتمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا في إطار تعاونيات نسوية.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)	% مشروع قانون المالية لسنة 2020/ قانون المالية للسنة 2019
الموظفون	204 348 000	247 843 000	21,28
المعدات والنفقات المختلفة	228 763 000	262 030 000	14,54
الاستثمار	310 095 000	310 095 000	-
المجموع	743 206 000	819 968 000	10,33

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	247 843 000					
المعدات والنفقات المختلفة	262 030 000	37 751 000	36 161 000			
الاستثمار	310 095 000	10 050 000	10 050 000			
المجموع	819 968 000	47 801 000	46 211 000	100 000 000	100 000 000	821 558 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :**

- قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية

- معاهد التكنولوجيا للصيد البحري

- المعهد العالي للصيد البحري

- **الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :**

- صندوق تنمية الصيد البحري

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)			% مشروع قانون المالية للسنة 2020 / قانون المالية للسنة 2019
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد	416 704 000	-	190 021 000	239 354 000	3,04
التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	42 567 000	-	25 440 000	20 214 000	7,25
قيادة وحكامة	283 935 000	247 843 000	46 569 000	50 527 000	21,49
المجموع	743 206 000	247 843 000	262 030 000	310 095 000	10,33

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد	135 771 663
التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	53 870 256
قيادة وحكامة	57 840 030

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد	429 375 000	23 100 000	23 100 000	100 000 000	100 000 000	429 375 000
التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	45 654 000	24 701 000	23 111 000	-	-	47 244 000
قيادة وحكامة	344 939 000	-	-	-	-	344 939 000
المجموع	**819 968 000**	**47 801 000**	**46 211 000**	**100 000 000**	**100 000 000**	**821 558 000**

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 424 : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تنمية تربية الأحياء البحرية	-	15 000 000	15 000 000
الحراسة البحرية	4 838 000	54 000	4 892 000
مساعدة الوحدات الصناعية	300 000	-	300 000
حماية الثروات السمكية (1)	164 483 000	6 000 000	170 483 000
البحث العلمي في الميدان السمكي	-	53 000 000	53 000 000
بناء وتجهيز وتهيئة (1)	-	35 300 000	35 300 000
المساهمة والإكتتاب في المنظمات الدولية. اكتتابات إلزامية.	400 000	-	400 000
إنعاش الصيد الساحلي (1)	20 000 000	30 000 000	50 000 000
دفع لفائدة صندوق تنمية الصيد البحري	-	100 000 000	100 000 000
حماية الثروات السمكية وتطوير الصيد والأحياء البحرية	184 883 000	204 000 000	388 883 000
مراقبة الصيد	4 838 000	54 000	4 892 000
تثمين المنتوج البحري	300 000	-	300 000
المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي	-	35 300 000	35 300 000

برنامج 425 : التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
اغاثة بحرية	-	427 000	427 000
نفقات مؤسسات التكوين المهني	-	5 435 000	5 435 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري للناضور	390 000	-	390 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالناضور	-	1 782 000	1 782 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة	315 000	-	315 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة	-	380 000	380 000
مركز التأهيل المهني البحري بأكادير	-	420 000	420 000
تسيير مركز التأهيل المهني اليحري بأكادير	350 000	-	350 000
بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالدار البيضاء	-	60 000	60 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالدارالبيضاء	280 000	-	280 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالداخلة	560 000	-	560 000

تحويلات لفائدة مؤسسات التكوين	16 761 000	6 350 000	23 111 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بطنجة	425 000	-	425 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور	350 000	-	350 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بطنجة	-	700 000	700 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني	-	460 000	460 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور	-	600 000	600 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني	350 000	-	350 000
بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالداخلة	-	3 600 000	3 600 000
الإنعاش الإجتماعي المهني	120 000	-	120 000
الترقية الاجتماعية والمهنية لقطاع الصيد البحري	120 000	5 435 000	5 555 000
البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في البحر	-	427 000	427 000
دعم لفائدة مؤسسات التكوين المهني	25 320 000	14 352 000	39 672 000
دعم المهام	5 539 000	-	5 539 000

برنامج 450 : قيادة وحكامة

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
بناء وتجهيز المصالح المركزية	23 649 000	19 315 000	42 964 000
بناء وتجهيز مندوبيات الصيد البحري	16 570 000	22 912 000	39 482 000
دعم للهيآت المهنية للصيد البحري	5 000 000	8 000 000	13 000 000
مساعدات وأعمال إجتماعية	350 000	-	350 000
بناء وتهيئة وتجهيز المصالح الخارجية	-	300 000	300 000
تهيئة وتجهز إدارة	23 999 000	19 315 000	43 314 000
دعم المصالح الخارجية	21 570 000	31 212 000	52 782 000
التكوين المستمر	1 000 000	-	1 000 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	72 166 000	155 731 000	227 897 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	6 470 000	9 970 000	16 440 000
جهة الشرق	390 000	2 352 000	2 742 000
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	19 600 000	16 480 000	36 080 000
جهة الدار البيضاء- سطات	147 763 000	85 157 000	232 920 000
جهة مراكش - آسفي	2 891 000	7 077 000	9 968 000
جهة سوس - ماسة	5 800 000	16 543 000	22 343 000
جهة كلميم - واد نون	2 740 000	1 940 000	4 680 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	2 650 000	8 550 000	11 200 000
جهة الداخلة - واد الذهب	1 560 000	6 295 000	7 855 000
المجموع	262 030 000	310 095 000	572 125 000

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021, 2020) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
نفقات الموظفين	204 348 000	214 916 701	247 843 000	274 924 291	285 418 160
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	228 763 000	251 310 000	262 030 000	268 436 635	258 556 560
نفقات الاستثمار	310 095 000	331 477 000	310 095 000	296 092 000	294 979 000
المجموع	743 206 000	797 703 701	819 968 000	839 452 926	838 953 720

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	48 181 000	48 181 000	47 801 000	49 753 120	49 633 120
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	100 000 000	110 000 000	100 000 000	100 000 000	100 000 000

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022

تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد					
الميزانية العامة	416 704 000	438 750 000	429 375 000	420 839 555	413 677 200
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	23 100 000	23 100 000	23 100 000	23 100 000	23 100 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	100 000 000	110 000 000	100 000 000	100 000 000	100 000 000
التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر					
الميزانية العامة	42 567 000	48 037 000	45 654 000	42 408 080	52 257 360
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	25 081 000	25 081 000	24 701 000	26 653 120	26 533 120
قيادة وحكامة					
الميزانية العامة	283 935 000	310 916 701	344 939 000	376 205 291	373 019 160

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020, 2021, 2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد					
مساعدة الوحدات الصناعية	-	-	-	-	-
تنمية تربية الأحياء البحرية	15 000 000	15 000 000	15 000 000	15 000 000	15 000 000
دراسات عامة	-	-	-	-	-
الحراسة البحرية	5 495 000	6 500 000	4 892 000	2 388 000	2 090 368
دراسات حول قطاع الصيد البحري	-	-	-	-	-
مساعدة الوحدات الصناعية	226 000	500 000	300 000	700 000	-
حماية الثروات السمكية (1)	130 383 000	157 450 000	170 483 000	162 323 000	173 680 000
البحث العلمي في الميدان السمكي	50 000 000	52 000 000	53 000 000	58 000 000	60 000 000
بناء وتجهيز وتهيئة (1)	45 150 000	46 000 000	35 300 000	22 000 000	20 000 000
المساهمة والإكتتاب في المنظمات الدولية. اكتتابات إلزامية.	450 000	450 000	400 000	450 000	450 000
إنعاش الصيد الساحلي (1)	70 000 000	70 000 000	50 000 000	50 528 555	30 000 000
دفع لفائدة صندوق تنمية الصيد البحري	-	-	100 000 000	-	-
حماية الثروات السمكية وتطوير الصيد والأحياء البحرية	-	385 000 000	388 883 000	407 301 555	400 678 000
مراقبة الصيد	-	6 500 000	4 892 000	5 388 000	5 590 368
تثمين المنتوج البحري	-	1 000 000	300 000	-	255 000

المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي	-	46 250 000	35 300 000	22 300 000	20 000 000
التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر					
اغاثة بحرية	1 227 000	727 000	427 000	1 277 000	477 000
دعم المهام	6 099 000	6 099 000	5 539 000	5 398 500	5 448 500
نفقات مؤسسات التكوين المهني	4 500 000	500 000	5 435 000	3 000 000	-
تسيير مركز التأهيل المهني البحري للناضور	310 000	310 000	390 000	390 000	574 940
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالناضور	400 000	400 000	1 782 000	715 000	522 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة	315 000	315 000	315 000	346 000	346 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة	400 000	400 000	380 000	400 000	400 000
مركز التأهيل المهني البحري بأكادير	300 000	300 000	420 000	350 000	350 000
تسيير مركز التأهيل المهني اليحري بأكادير	300 000	300 000	350 000	383 000	383 000
بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالدار البيضاء	150 000	150 000	60 000	160 000	170 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالدارالبيضاء	280 000	280 000	280 000	299 000	299 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالداخلة	600 000	600 000	560 000	797 000	797 000
تحويلات لفائدة مؤسسات التكوين	23 361 000	23 361 000	23 111 000	24 998 520	38 650 920
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بطنجة	345 000	345 000	425 000	479 000	519 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور	300 000	300 000	350 000	500 000	500 000

بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بطنجة	700 000	700 000	700 000	595 000	680 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني	500 000	500 000	460 000	400 000	400 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور	400 000	400 000	600 000	600 000	600 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني	300 000	300 000	350 000	450 000	450 000
بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالداخلة	600 000	600 000	3 600 000	620 000	650 000
الإنعاش الإجتماعي المهني	1 180 000	1 080 000	120 000	440 000	440 000
الترقية الاجتماعية والمهنية لقطاع الصيد البحري	-	1 650 000	5 555 000	3 440 000	440 000
البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في البحر	-	10 727 000	427 000	2 277 000	1 477 000
دعم لفائدة مؤسسات التكوين المهني	-	35 660 000	39 672 000	38 381 020	52 240 360
المشاركة في برنامج التعاون	-	-	-	-	-
قيادة وحكامة					
بناء وتجهيز المصالح المركزية	41 691 000	51 000 000	42 964 000	43 071 000	40 591 000
بناء وتجهيز مندوبيات الصيد البحري	24 746 000	28 000 000	39 482 000	36 960 000	26 460 000
دعم للهيآت المهنية للصيد البحري	11 000 000	14 000 000	13 000 000	16 000 000	16 000 000
مساعدات وأعمال إجتماعية	350 000	1 000 000	350 000	1 350 000	1 350 000
بناء وتهيئة وتجهيز المصالح الخارجية	-	-	300 000	500 000	500 000
تهيئة وتجهز إدارة	-	52 000 000	43 314 000	47 821 000	44 641 000
دعم المصالح الخارجية	-	42 000 000	52 782 000	53 460 000	42 960 000

دعم المهام	204 348 000	214 916 701	247 843 000	216 468 475	-
التكوين المستمر	1 800 000	2 000 000	1 000 000	3 400 000	2 700 000

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري					
المداخيل الإجمالية	192 601 869		273 153 314	322 183 000	344 500 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	86 376 768		105 309 145	114 178 813	118 728 821
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	24 119 624		41 844 169	71 504 187	79 271 179
نفقات الاستثمار أو التجهيز	82 105 477		126 000 000	136 500 000	146 500 000
الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية					
المداخيل الإجمالية					
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	12 049 400		14 590 000	16 135 000	17 300 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	6 550 600		8 990 000	9 355 000	9 830 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	15 000 000		25 000 000	25 000 000	25 000 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
424 : **تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد** مسؤول البرنامج : الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري	هدف 1.424 : المحافظة واستدامة الموارد البحرية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم بإشراك جميع الفاعلين المعنيين	مؤشر 1.1.424 : نسبة المصائد المهيأة مقارنة مع المصائد العامة	
		مؤشر 2.1.424 : نسبة عمليات المراقبة بالنسبة للمفرغات	
	هدف 2.424 : ضمان الظروف المثلى للجودة والأمن الصحي لقطاع الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية	مؤشر 1.2.424 : نسبة المراقبة المتوقعة للامتثال الصحي بالنسبة للمراقبة المستهدفة	
		مؤشر 2.2.424 : نسبة المراقبة المتوقعة لنشاط بيع السمك بالجملة بالنسبة للمراقبة المستهدفة	
	هدف 3.424 : تشجيع التثمين و التنافسية والتنمية الصناعية لمقاولات تثمين منتجات الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية	مؤشر 1.3.424 : رقم المعاملات المحقق عند التصدير	
		مؤشر 2.3.424 : معدل الاستهلاك المحلي السنوي الفردي للسمك	
	هدف 4.424 : تجميع و تنظيم البحارة الصيادين من النساء و الرجال	مؤشر 1.4.424 : نسبة تغطية الساحل بمشاريع التهيئة المندمجة	
425 : **التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر** مسؤول البرنامج :	هدف 1.425 : وضع رهن إشارة قطاع الصيد البحري يد عاملة مؤهلة مع الأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع	مؤشر 1.1.425 : نسبة عملية إرساء (ن.ع.إ) برامج التكوين التي تم إعدادها حسب المقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسات التكوين البحري	
		مؤشر 2.1.425 : نسبة إدماج الخريجين " رجال و نساء " بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة	مؤشر 1.2.1.425 : نسبة إدماج الخريجين بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة

مدير التكوين البحري ورجال البحر والإنقاذ:			مؤشر 2.2.1.425 : نسبة إدماج الخريجات بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة
		مؤشر 3.1.425 : نسبة المستفيدين " رجال و نساء " من التكوين المستمر	مؤشر 1.3.1.425 : نسبة المستفيدين من التكوين المستمر
			مؤشر 2.3.1.425 : نسبة المستفيدات من التكوين المستمر
● إعداد وتنفيذ استراتيجية القطاع في مجال التكوين البحري،كلفة ي:	هدف 2.425 : تنمية المبادرات الاجتماعية و الاقتصادية لفائدة مهنيي قطاع الصيد البحري مع مراعات مقاربة النوع	مؤشر 1.2.425 : نسبة المستفيدين " رجال و نساء" من الإرشاد	مؤشر 1.1.2.425 : نسبة المستفيدين من الإرشاد
			مؤشر 2.1.2.425 : نسبة المستفيدات من الإرشاد
		مؤشر 2.2.425 : نسبة التعاونيات المؤطرة في السنة	مؤشر 1.2.2.425 : نسبة التعاونيات النسائية المؤطرة في السنة
		مؤشر 3.2.425 : نسبة الاستشارات الطبية المجراة من طرف وحدات صحة رجال البحر في السنة	
		مؤشر 4.2.425 : نسبة المستفيدين من التكوين الأساسي في السلامة البحرية	
● التسيير	هدف 3.425 : الرفع من فعالية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر	مؤشر 1.3.425 : نسبة الأحداث البحرية المنسقة (ن.أ.م)	

الإداري لرجال البحر والسهر على ترقيتهم الاجتماعية والمهنية ، • إعداد المخطط الوطني لإنقاذ الأرواح البشرية وتدبيره والعمل على تنفيذه وذلك بتنسيق مع المؤسسات المعنية.		مؤشر 2.3.425 : معدل جاهزية وحدات الإنقاذ	

450 : **قيادة وحكامة** مسؤول البرنامج : التنفيذ العملي لهدا البرنامج هو من مسؤولية مدير الشؤون العامة و القانونية	هدف 1.450 : تحسين تجهيزات وأداء الخدمات مع مراعاة احتياجات المرأة والرجل	مؤشر 1.1.450 : التكلفة المتوسطة للتسيير لكل موظف خلال سنة	
		مؤشر 2.1.450 : نسبة النجاعة المكتبية	
	هدف 2.450 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للنساء و الرجال	مؤشر 1.2.450 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	
	هدف 3.450 : تقوية كفاءات الموارد البشرية لقطاع الصيد البحري بطريقة متساوية	مؤشر 1.3.450 : نسبة تنفيذ مخطط التكوين	
		مؤشر 2.3.450 : نسبة مشاركة الموظفات والموظفين في برنامج التكوين (الموارد البشرية للقطاع	مؤشر 1.2.3.450 : نسبة مشاركة الموظفات في برنامج التكوين
			مؤشر 2.2.3.450 : نسبة مشاركة الموظفين في برنامج التكوين
	هدف 4.450 : مأسسة مقاربة النوع بقطاع الصيد البحري	مؤشر 1.4.450 : نسبة إنجاز خطة مأسسة مقاربة النوع في قطاع الصيد البحري	
		مؤشر 2.4.450 : (عدد الدورات التكوينية حول مقاربة النوع (المشاركة المتساوية بين النساء و الرجال	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 424 : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تنتظم إستراتيجية هذا البرنامج حول ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول تخص تنمية الصيد والمحافظة على الثروات: جعلت إستراتيجية "آليوتيس" "الاستدامة" إحدى محاورها الإستراتيجية وذلك من أجل ضمان استغلال مستدام وعقلاني وتحسين الإيجار الاقتصادي لفائدة النساء و الرجال والأجيال القادمة.وهكذا، ستصبح في أفق سنة 2020 حسب أهداف إستراتيجية "آليوتيس"، 95% من المصائد مهيأة. و لقد تم تحقيق هذا الهدف في نهاية سنة 2017.

إن المصائد الرئيسية ذات قيمة تجارية عالية (الرخويات والأربيان والنازلي والقشريات الكبرى والتونيات وأبو سيف والطحالب البحرية والأصناف الساحلية والمرجان الأحمر ....) المكونة للأصناف البحرية المغربية المفرغة، فهي مستغلة إلى يومنا هذا في إطار مخططات تهيئة المصائد . من جهة أخرى، فيجب ملائمة مجهود الصيد مع إمكانيات الصيد لبلوغ التوازن بين إمكانيات الاستغلال و قدرات الصيد.

إضافة لذلك، فإن حماية الثروات البحرية الذي يمر عبر تدبير عقلاني واستغلال مستدام يستلزم مراقبة فعالة وتتبع مستمر على طول سلسلة القيم لضمان الامتثال للقواعد الذي تحكم هذا التدبير.

في هذا الصدد وضعت الوزارة حزمة من الإجراءات القانونية لمحاربة جميع أنواع الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم. حيث يشكل هذا النوع من طرق الصيد خطر كبيرعلى إستدامة المخزونات السمكية وعلى البيئة البحرية وعلى

الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبحارة، نساء و رجال، الذين يحترمون الإجراءات والقواعد المطبقة للمحافظة وحسن تدبير الموارد السمكية.

يعتمد نظام تتبع ومراقبة أنشطة الصيد في إستراتيجية آليوتيس على منهجية مندمجة حيث يغطي السلسلة على طول مراحلها (المراقبة بالبحر ومراقبة الانزالات ومراقبة سلسلة القيم والتصديق على المصطادات).

في هذا الإطار، تم إرساء برنامج وطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري، يهدف عموما هذا البرنامج لمحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم، عبر تبادل وتنسيق وتحسين الموارد المسخرة لعمليات مراقبة أنشطة الصيد البحري. لهذا، يرسم هذا البرنامج، الأهداف العملية التي يجب تحقيقها في التفتيش والمراقبة. كذلك، يضع إجراءات عملية ومنهجية للتفتيش والمراقبة من أجل مواءمة العمليات. كما يضع كذلك، وسائل التتبع (مؤشرات وتقارير) التي تمكن من إنجاز الجرد والتقييم اللازمين لتوجيه وتحيين من أجل تحسينه أو تقويمه.

وضع هذا البرنامج الوطني للمراقبة لفترة سنتين (حتى سنة 2018) وتم تجديده لفترة موالية حسب التوجيهات والتحين المقررين في خلاصة التقارير والتقييم وكذلك، حسب القرارات والقواعد المتخذة في تدبير وتهيئة المصائد التي تستلزم تجديدها.

لقد تم تنزيله خلال هذه السنة جهويا على مستوى مندوبيات الصيد البحري لكي يتلاءم مع خصوصيات كل دائرة بحرية.

وهكذا ستعزز هذه الإستراتيجية هدف "الاستدامة" بواسطة:

-تهيئة جميع المصائد التجارية الوطنية باعتماد نهج احترازي طبقا لتوجهات المنظمة العالمية للتغذية،

-ترقية وعصرنة وتحديث آليات استغلال الموارد،

-حماية البيئة باستخدام الممارسات وتقنيات الصيد والمعدات التي تحترم الوسط،

-توفير الهياكل التسويقية و أسواق بيع منتجات الصيد و الجمع على طول الساحل،

-تفريغ منتوج ذا جودة عالية يضمن دينامية الأسواق وقيمة تجارية مضافة،

-تحسين ظروف العمل بصفة عامة وتحسين دخل النساء و الرجال العاملين في القطاع،

-محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم،

-تعزيز البحث في الصيد البحري والتطور العلمي،

-تكوين و مواكبة العنصر البشري من النساء و الرجال.

في إطار إستراتيجية آليوتيس، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية التي تهدف إلى الرفع من إنتاج تربية الأحياء البحرية من 510 طن حاليا إلى 200000 ألف طن في أفق سنة 2020 لكي ترتفع نسبة إنتاج تربية الأحياء البحرية و ذلك لكي تصل نسبة إنتاج تربية الأحياء البحرية إلى 11% من الحجم الإجمالي لإنتاج الأسماك و الرفع من رقم المعاملات ليبلغ 5 مليار درهم تضم نسبة كبيرة للتصدير.

في هذا الصدد يجب التذكير، أن المغرب يتوفر على مؤهلات جد مهمة و لاسيما من حيث الموارد الطبيعة وعلى يد عاملة ذات خبرة في مجال الصيد البحري، فضلا عن قربه من الأسواق الرئيسية.

المحور الثاني يهم الامتثال الصحي والمعياري وتعزيز التثمين والتنافسية والتطوير الصناعي لوحدات تثمين منتجات الصيد وتحسين تموين السوق المحلي والترويج للمنتجات على الصعيد المحلي والدولي.

يتبلور هذا المحور حول التوجهات الرئيسية التالية:

- تأمين الامتثال الصحي لوسائل الإنتاج ووحدات تثمين منتجات البحر على طول سلسلة الصيد و وضع الممارسات الجيدة للسلامة الصحية على طول السلسلة،

-تحسين تنظيم الأنشطة الصناعية والتجارية ومردودية الاستثمارات،

-تعزيز تنافسية وحدات التحويل و تبريد منتجات البحر من خلال تحسين تكاليف عواميل الإنتاج و تجميعهم في أقطاب التنافسية من أجل تسهيل بزوغ مشاريع تعاونية و تشجيع التآزر و تجميع المواد،

-التطوير الصناعي لوحدات تثمين منتجات الصيد من خلال تعميم عمليات التصنيع الجديدة و تحديث النسيج الصناعي في مجمله،

-تشجيع استهلاك المنتجات البحرية على مستوى أسواق بيع السمك المحلي بتحسين التموين من خلال إنشاء قنوات توزيع أكثر ملائمة، و الحفاظ على وضعيتنا في الأسواق التقليدية و البحث عن حصص جديدة في الأسواق، على الصعيد الدولي.

-زيادة وتحسين مستوى تثمين موارد الإنتاج لمنتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وخلق فرص عمل جديدة للنساء والرجال.

المحور الثالث يهم إدماج البحارة التقليديين رجال و نساء في النسيج الاجتماعي و الاقتصادي المحلي و الجهوي.

لهذا الغرض وجب وضع البنيات التحتية الضرورية لتثبيت مجهود الصيد والحفاظ على المنتوجات المصطادة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبحارة. تتكون هذه البنيات من مشاريع التهيئة المندمجة للصيد التقليدي التي مكنت من ،جهة، تجميع الأنشطة التي كانت مبعثرة وقليلة و من جهة أخرى، خلق الثروة لتكون

قفزة وفرصة يجب اغتنامها لتنمية وسائل التدبير العقلاني للموارد على أرض الواقع وتحقيق أهداف تقليص الفقر.

للإشارة، هذه المشاريع المندمجة للصيد التقليدي لم تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالنساء خاصة تلك العاملة في الأنشطة الساحلية

ولكي تتمكن النساء 'البحارة' من المشاركة في التنمية المحلية و الجهوية بنفس طريقة الرجال و الاستفادة منها، من المزمع الأخذ بعين الاعتبار بشكل منتظم أنشطتهم عند تهيئ و إنجاز المشاريع المستقبلية للتهيئة المندمجة للصيد التقليدي. الهدف المتوخى هو تحسين ظروف العمل و تنمية أنشطتهم و إدماجهم في سلسلة المنتوج المصرح به و تسويقه بطرق قانونية و وضع رهن إشارتهم المعدات التقنية اللازمة والبنيات التحتية لتطوير أنشطتهم عند الحاجة.

كذلك يجب الإشارة إلى أن جل النساء العاملات في قطاع الصيد البحري، لاسيما في المناطق القروية، أميات و غير مؤهلات و يقومون بأنشطة ليست ذات قيمة عالية وغالبا ما تكون غير مدفوعة الأجر أو منخفضة الأجر في غياب أي حماية اجتماعية و يتم تسويق معظم إنتاجهم من خلال وسطاء و / أو قنوات غير رسمية. ولذلك فإن هؤلاء النساء من أكثر الجهات الفاعلة هشاشة ويحتاجون إلى اهتمام خاص تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض ولتطبيق التدابير المنصوص عليها في الخطة الحكومية للمساواة 2017-2021 ، من المقرر إجراء دراسة تهدف إلى تحديد وتعريف المبادرات والتدابير الإستراتيجية لإدماج مقاربة النوع في برامج ومشاريع تنمية قطاع الصيد البحري.

والهدف هو الاعتراف بعمل النساء وتثمينه على السواحل خصوصا في المناطق القروية، وإدماج أنشطتهن في المسالك الرسمية وتعزيز مكانتهم في سلاسل القيم.

لتسجيل مشاريع التهيئة المندمجة للصيد التقليدي في استدامة الموارد، وضع المغرب منذ سنة 2009، مشروع غمر الشعاب الاصطناعية من أجل المحافظة على النظام البيئي البحري و استغلال مستدام للموارد البحرية و الرفع من المصطادات و تحسين دخل البحارة التقليديين.

من جهة أخرى، اختار المغرب وضع مشروع غمر الشعاب الاصطناعية في المحميات البحرية فهذا المجال سيمكن من حماية التنوع البيولوجي و التدبير المثالي للموارد البحرية و المساهمة في الأمن الغذائي و تحسين ظروف العيش و العائدات الاقتصادية و بالخصوص لفائدة الساكنة المحلية من النساء و الرجال. وعلاوة على ذلك،فإن هيكلة هذه المناطق البحرية وتوحيدها ساهم في تحسين تأطير هذه الشعاب وإدارتها وتتبعها.

كما سيمكن التتبع العلمي (الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي....) لأمد قصير ومتوسط وطويل من تقييم فعالية الشعاب المرجانية و/أو المحميات البحرية كوسيلة لإعادة تأهيل الموائل البحرية المتدهورة وتوطيد وتعزيز التنوع البيولوجي من جهة، وتقييم مردودية الاقتصاد الحيوي لهذه المشاريع (تحسين تنوع الأصناف والكتل الحيوية للأصناف ذات القيمة التجارية وكذلك تحسن دخل البحارة التقليديين) من جهة أخرى.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. **<u>مسؤول البرنامج</u>**

الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري

3. المتدخلين في القيادة

-الكتابة العامة

- مديرية الصيد البحري
- مديرية صناعات الصيد
- مديرية الشؤون العامة و القانونية
- مديرية مراقبة أنشطة الصيد البحري
-المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
- وكالة تنمية تربية الأحياء البحرية
- المصالح اللامركزية لقطاع الصيد البحري

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.424: المحافظة واستدامة الموارد البحرية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم بإشراك جميع الفاعلين المعنيين

المؤشر 1.1.424 : نسبة المصائد المهيأة مقارنة مع المصائد العامة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	96	96	96	-	-	96	2020

- **توضيحات منهجية**

يعطي هذا المؤشر المعلومات على تغطية أهم المصائد التجارية و الأكثر استغلال بمخططات التهيئة.تشمل هذه المخططات إجراءات التدبير المكيفة والخاصة لكل مصيدة.

يحتسب هذا المؤشر بوضع مجموع إنتاج المصائد المدبرة بواسطة مخططات التهيئة بالرجوع إلى النسبة المرجعية للإنتاج الوطني للمصائد. عملية تهيئة المصائد، عملية دينامية، متطورة و مسترسلة تقوم على تتبع مستمر لمؤشرات نشاط كل قطاع في مختلف الموانئ و التقييمات العلمية للمخزونات المعنية من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري. على ضوء نتائج هذا التتبع و باستشارة مع المهنيين ، يتم إدخال التعديلات على هذه المخططات. واستجابة لمتطلبات بعض المنظمات الجهوية أو الدولية، يتم إدخال بعض إجراءات التدبير في هذه المخططات.و تهدف الإجراءات المتخذة من طرف إدارة الصيد إلى الحفاظ على مستوى النجاعة الذي بلغ في تهيئة الموارد البحرية الوطنية.

- **مصادر المعطيات**

المعطيات متوفرة بمديرية الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري.

لقد تم تحيين هذا المؤشر بعد نشر المراسيم والقرارات و توصيات المنظمات الجهوية للصيد البحري لإقامة تدابير التهيئة بالمصيدة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لاشيء.

- **تعليق**

لقد تم تحقيق الهدف قبل الموعد المحدد بل فاقه وسيتم الاحتفاظ به ومن الممكن تحسنه.

المؤشر 2.1.424 : نسبة عمليات المراقبة بالنسبة للمفرغات

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	11	11	11	12	-	12	2021

- **توضيحات منهجية**

تم تحديد هذه النسبة في البرنامج الوطني بالنسبة إلى درجة الخطر. ففي الواقع، اعتمد البرنامج الوطني مقاربة تدبير المخاطر في ممارسة المراقبة والذي يعطي مصفوفة تنسجم مع الأرقام المستهدفة لكل مصيدة على شكل نسب تغطية المفرغات والمحلات والوحدات على الأرض بالنسبة إلى أهمية المخاطر. يعتبر"الخطر"، كل فجوة لأحكام القانون التي تنظم ممارسة الصيد البحري وسيتم تحديد أهميته في البرنامج الجهوي.

هكذا، سيتم تحديد النسب في البرنامج الجهوي لمدد سنوية أو نصف سنوية ولا يمكن معرفة عدد عمليات المراقبة إلا في نهاية الفترة (سنويا أو نصف سنويا).

فنسب التغطية المبينة في المصفوفات والمقابلة للمصيدة المعنية لا تعتبر إلا كمؤشر وليست حصرية وهي تتغير كالتالي:

- البواخر: من 1 إلى 15% من المفرغات وتصل في بعض المصائد إلى 100% من مفرغات بواخر الصيد في أعالي البحار
- الوحدات على الأرض: من 5 إلى 15% شهريا و100% في بعض المصائد قبل دخول فترة الراحة البيولوجية وعند نهايتها.

يستغل عدد عمليات المراقبة لقياس مجهود المراقبة المادية مقارنة مع حجم نشاط الصيد من جهة (المفرغات) وتقييم آثار المراقبة بالاستناد لعدد المخالفات والمؤشرات الأخرى المقامة في البرنامج الوطني والمتعلقة بنوع الصيد والقطاع المعني والجهة وبرنامج التهيئة والأصناف...، من جهة أخرى.
للإشارة، فهذه المهمة تقتصر على الرجال فقط و ذلك لصعوبة المهمة و الظروف العمل الصعبة لاسيما في الليل.

- **مصادر المعطيات**

مديرية مراقبة أنشطة الصيد البحري ومندوبيات الصيد البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نظرا لأن البرنامج الوطني تم وضعه حديثا و تطبيقه يمر عبر تنزيل البرامج الجهوية خلال سنة 2017 فإن النسبة الموضوعة في الجدول أعلاه فهي المتوسط المقدر، كذلك فهذا التقدير مسند على توقعات الاحتياجات من الميزانية و الموارد البشرية و بالتالي فإن تحقيق هذه النسبة مرتبط خصوصا بتلبية هذه الحاجيات.

- **تعليق**

إن قسوة العمل و بعد مواقع الصيد و أوقات عمليات المراقبة تجعل مهنة المراقب أقل جاذبية للنساء.

الهدف 2.424: ضمان الظروف المثلى للجودة والأمن الصحي لقطاع الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية

المؤشر 1.2.424 : نسبة المراقبة المتوقعة للامتثال الصحي بالنسبة للمراقبة المستهدفة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	81	87	95	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يستعلم هذا المؤشر حول الامتثال الصحي لأنشطة الصيد وتثمين منتجات الصيد ومراقبة ممارسة بيع السمك بالجملة وفقا للمتطلبات الوطنية والدولية في هذا المجال.

يقيم هذا المؤشر وفقا لعدد الزيارات السنوية المسطرة لمراقبة نشاط بيع السمك بالنسبة للقيمة المستهدفة سنة 2021، لضمان والسهر على الامتثال للشروط الصحية لمجموع الفاعلين في التثمين. لقد تمت مراجعة الأعداد التوقعية لسنوات 2019 و 2020 على أساس التحقيق الداخلي الذي تم إطلاقه على مستوى مندوبيات الصيد البحري.

لقد تم الاحتفاظ ب3500 زيارة في أفق سنة 2021 كقيمة مستهدفة لهذا المؤشر و التي تم تحديدها في تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2019.

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات من مندوبيات الصيد البحري حسب برامج عملها السنوي وتقوى بمديرية صناعات الصيد البحري ويتم تحيين هذا المؤشر سنويا.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

العناصر التي من الممكن أن تؤثر على إنجاز المؤشر ممكن أن ترجع إلى موسمية النشاط أو الوضعيات ظرفية أو أحداث اجتماعية (إضرابات أو أخر).

- **تعليق**

لقد تم إنجاز 2847 زيارة سنة 2018 بنسبة 81% بالنسبة للهدف بعجز بلغ 7% بالنسبة للمتوقع (88%)، و تجدر الإشارة إلى أن هذا الفرق يرجع لبعض العوائق على مستوى بعض مندوبيات الصيد البحري خاصة الخصاص في المواد البشرية الموضوعة رهن مصالح صناعات الصيد و الأولوية لإنجاز مهام أخر من طرف هذه المصلحة لاسيما التصديق على المصطادات.

لهذا الأساس، تم إعداد مشروع قرار لإعادة هيكلة المصالح اللاممركزة لقطاع الصيد البحري لتحقيق هذا الهدف

المؤشر 2.2.424 : نسبة المراقبة المتوقعة لنشاط بيع السمك بالجملة بالنسبة للمراقبة المستهدفة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	25	79	91	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يستعلم هذا المؤشر حول عدد مهمات مراقبة نشاط بيع السمك وفقا للمتطلبات الوطنية والدولية في هذا المجال.

يقيم هذا المؤشر وفقا لعدد الزيارات السنوية المسطرة لمراقبة نشاط بيع السمك بالجملة بالنسبة للقيمة المستهدفة سنة 2021، لضمان السهر و الامتثال لشروط قانون بيع السمك بالجملة لمجموع الفاعلين في بيع السمك بالجملة.

في تقرير قانون المالية لسنة 2019 تم تحديد الرقم المستهدف لهذا المؤشر في 1656 زيارة. لكن النتائج المحققة كانت أقل من التوقعات للسنة الثانية على التوالي (360 زيارة سنة 2017 و 418 سنة 2018) و ذلك لسبب نقص الموارد البشرية الموصدة لمصالح صناعات الصيد و الأولوية لإنجاز مهام أخرى من طرف هذه المصلحة لاسيما التصديق على المصطادات. لهذا وجب مراجعة القيمة المستهدفة على أساس إنجازات السنتين الأخيرتين، و هكذا تم تقليص الرقم المستهدف في أفق سنة 2021 إلى 800 زيارة.

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات من مندوبيات الصيد البحري حسب برامج عملها السنوي وتقوى بمديرية صناعات الصيد البحري ويتم تحيين هذا المؤشر سنويا.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

العناصر التي من الممكن أن تؤثر على إنجاز المؤشر ممكن أن ترجع إلى موسمية النشاط أو الوضعيات ظرفية أو أحداث اجتماعية (إضرابات أو أخر).

- **تعليق**

تم إعداد مشروع قرار لإعادة هيكلة المصالح اللاممركزة لقطاع الصيد البحري لتحقيق هذا الهدف.

الهدف 3.424: تشجيع التثمين و التنافسية والتنمية الصناعية لمقاولات تثمين منتجات الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية

المؤشر 1.3.424 : رقم المعاملات المحقق عند التصدير

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مليار درهم	22,18	25,97	27,20	29,76	-	29,76	2021

- **توضيحات منهجية**

يوفر هذا المؤشر الخاص برقم المعاملات المحقق من طرف شركات تثمين منتجات الصيد عند ممارسة نشاطها، المعلومات حول مستوى تطوير وتنافسية الصناعة و كذلك مستوى تعزيز وتسهيل ولوج منتجات الصيد المغربية للأسواق.

الهدف الحالي كما هو محدد في برنامج آليوتيس للقطاع للفترة 2009 – 2020 هو الرفع من قيمة رقم المعاملات عند التصدير ب 2,6 مرة في أفق سنة 2020 مع العلم أن قيمة الصادرات بلغت 12 421 759 000 سنة 2009.

هذا المؤشر يتوافق مع قيمة الصادرات السنوية الإجمالية من المنتجات البحرية بالنسبة للرقم المستهدف سنة 2020. لتحقيق هذا الهدف، يجب أن يتبع هذا المؤشر خطا تصاعديا بالرجوع إلى تطوره مابين سنة 2007 (السنة المرجعية لإستراتيجية آليوتيس) و سنة 2018 التي عرفة معدل نسبة تطور سنوي تقدر ب +5%.

- **مصادر المعطيات**

تجمع المعطيات الخامة من مكتب الصرف والمؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات وتعالج وتحلل على مستوى مديرية صناعات الصيد البحري.

هذا المؤشر يحين كل ثلاثة أشهر وكل سنة في إطار تتبع نشاط صناعات التثمين والتسويق

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تنشر المؤسسات المعنية معطيات مؤقتة و التي لا تصبح نهائية إلا عند نهاية السنة الموالية.

- **تعليق**

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق المؤشر ممكن أن تكون ناتجة على تراجع الإنتاج الوطني للأسماك أو إرساء معايير جديدة ملزمة لزبنائنا لتبادل منتجات الصيد أو اقتصادية أو مالية أو سياسات وطنية أو دولية أو لأزمة حركة التنقل عبر الطرق أو بحري أو جوي أو انخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الدولية.

المؤشر 2.3.424 : معدل الاستهلاك المحلي السنوي الفردي للسمك

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
Kg/habitant	14,73	15,20	15,48	16	-	16	2021

- **توضيحات منهجية**

يستعلم هذا المؤشر على مستوى الاستهلاك الفردي لمنتجات البحري الذي يعتمد على تموين السوق المحلي ومشروط بمستوى تحسن الإنتاج السمكي الوطني وحجم الاستيراد الموجه للاستهلاك.

بلوغ الهدف المحدد في برنامج آليوتيس للقطاع للفترة 2009 – 2020 المحدد في بلوغ استهلاك 16 كلغ للفرد مقرون بتحقيق إنتاج 1.660.000 طن و استيراد 130.000 طن موجهة للاستهلاك .

الصيغة العامة لحساب هذا المؤشر هي ان يكون لدينا في البسط: (الإنتاج– التصدير) + الاستيراد الموجه للاستهلاك و في المقام : مجموع سكان المغرب.

هذا المؤشر مقدر على أساس نموذج تقييمي معد من طرف مديرية صناعات الصيد البحري من خلال التحقيقات الوطنية التي سيتم إطلاقها لهذه الغاية.

تم تقدير نسبة الاستهلاك الفردي للسمك لسنة 2019 بالارتكاز على النسبة المقدرة للمفرغات و الواردات الموجهة للاستهلاك و أهداف إستراتيجية آليوتيس مع العلم على أن الهدف في أفق سنة 2020 هو بلوغ 16 كلغ للفرد.

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات المتعلقة بالإنتاج الوطني ووجهته والاستيراد من المكتب الوطني للصيد ومكتب الصرف. و تعالج هذه المعطيات وتحلل بمديرية صناعات الصيد البحري وكذلك يتم تقاطع المعطيات مع نتائج الاستقصاء حول الاستهلاك الوطني لمنتجات الصيد عندما سيتم إنجازها.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق المؤشر ممكن أن تكون ناتجة على تراجع المنتجات البحرية المفرغة لاسيما تلك الموجهة لتموين السوق المحلي وكذلك لتراجع استيرادات المنتجات البحرية الموجهة للاستهلاك.

- **تعليق**

إن نسبة الاستهلاك الفردي السمك فهي مقدرة و سيتم التأكد من النسبة الحقيقية للاستهلاك المحلي بإنجاز تحقيق وطني،

الهدف 4.424: تجميع و تنظيم البحارة الصيادين من النساء و الرجال

المؤشر 1.4.424 : نسبة تغطية الساحل بمشاريع التهيئة المندمجة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	58	68	73	80	-	80	2021

- **توضيحات منهجية**

تحتسب هذه النسبة بوضع في البسط: عدد المشاريع المهيأة المندمجة للصيد التقليدي المنجزة خلال السنة المعنية، و في المقام : طول الساحل الوطني.

يهدف هذا المؤشر إلى :

- تطوير وتنظيم مصائد الأسماك الحرفية ؛
- تشجيع المنافسة، وتطوير التسويق ومكافحة صيد الأسماك الغير مشروع والغير المقنن والغير المنظم؛
- تحسين الدخل ومكافحة الفقر؛

علما أن الهدف المرسوم هو بناء نقطة تفريغ مجهزة كل 50 كلم مقابل 87 كيلومتر تقريبا حاليا.

- **مصادر المعطيات**

قسم التجهيزات و المعدات و وحدة النوع و التنمية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق هذا المؤشر و بلوغ الهدف المنشود هي:

- توفر الوعاء العقاري والعوائق الطبوغرافية والجغرافية والجيولوجية وقياس أعماق المواقع؛
- مخاطر القوات القاهرة والكوارث الطبيعية؛
- السياسات الاقتصادية والمالية والقرارات السياسية للدول

- **تعليق**

05 نقط مجهزة للتفريغ تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع عن طريق تنظيم النساء داخل تعاونيات بعض منها لها أنشطة مدرة للدخل.

برنامج 425 : التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ترتكز إستراتيجية البرنامج على ثلاثة محاور:

المحور الأول: يهم تأهيل اليد العاملة المشتغلة بقطاع الصيد البحري ، نساءا ورجالا، والذي تتمحور توجيهاته الأساسية حول الأهداف التالية:

- ملاءمة التكوين البحري مع توجيهات إستراتيجية القطاع وذلك من خلال تنويع الشعب وطرق التدخل قصد تلبية كل الحاجيات من اليد العاملة المؤهلة لمواكبة مشاريع مخطط آليوتيس خاصة برامج (تنمية تربية الأحياء المائية ، قطاع تحويل المنتجات البحرية ،تعزيز تسويق السمك، تحديث الأسطول و مخططات تهيئة المصايد، الخ.....)
- تحسين جودة التكوين وذلك من خلال التعميم التدريجي للمقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسات التكوين المهني البحري بجميع المستويات والشعب مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات في مجال التكوين المهني ،
- تحسين تدبير منظومة التكوين، وذلك من خلال التوزيع والاستغلال الأمثل للموارد البشرية، والمعدات والتجهيزات الموضوعة رهن إشارة مؤسسات التكوين البحري،
- ملاءمة عرض التكوين مع حاجيات مهنيي القطاع وحاجيات الفئات المستهدفة من خلال الانفتاح على المحيط الاجتماعي المهني لتحقيق إدماج الخريجات والخريجين.

•أشغال توسيع المباني الإدارية لمقر قطاع الصيد البحري و ذلك إثر خلق مديريتين جديدتين.

•تجهيز المصالح المركزية بعتاد المكتب والمعلوميات و المواصلات السلكية و اللاسلكية و كذا العتاد السمعي البصري؛

•اقتناء نظام الاتصال الهاتفي و اعداد أشغال توصيل أسلاك الكمبيوتر؛

- **مشروع 7 : بناء وتجهيز مندوبيات الصيد البحري**

تبلغ الاعتمادات المخصصة للمصالح الخارجية للصيد البحري. فيما يخص الفصل الخاص بالمعدات و النفقات المختلفة 16.5 مليون درهم و تتجزأ كما يلي :

- اكتراء البنايات الإدارية الخاصة بأربع ملحقات لمندوبيات الصيد البحري ؛
- مصاريف الحراسة و المراقبة والصيانة للمصالح الخارجية و تبلغ مساحتها 20,000 متر مربع ؛
- مصاريف إصلاح العتاد التقني، العتاد المعلومياتي و كذا أثاث المكتب
- شراء لوازم المكتب و لوازم العتاد المعلومياتي؛
- مصاريف النقل و تنقل موظفي المصالح اللامركزية
- المصاريف المترتبة عن الاستغلال المؤقت للملك العمومي و ذلك نظرا لتواجد مجموعة من المندوبيات داخل الموانئ و كذا البنايات الخاصة بقرى الصيادين في أراضي الملك البحري

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار و التي تبلغ قيمتها 23.5 مليون درهم، فهي تهم اساسا :

- اشغال بناء مندوبيتان للصيد البحري في كل من بوجدور و الجبهة.

- أشغال تهيئة باقي مندوبيات الصيد و كذا تجهيزها بكل من العتاد التقني، المعلومياتي، الموصلات السلكية و اللاسلكية و كدا لوازم المكتب.

- **مشروع 8 : دعم للهيآت المهنية للصيد البحري**

تتكون مداخيل غرف الصيد البحري و فيدراليتاها من جزء من مداخيل الرسوم المهنية، حيت تقدر هذه الرسوم ب 10 ملاين درهم، أي في حدود 2 ملاين لكل غرفة.

وللإشارة فإن هذا المبلغ غير كافي لتغطية مصاريف هذه المؤسسات، لذلك يقدم قطاع الصيد دعم بمبلغ 1مليون درهم لكل غرفة لتمكينها من تغطية النفقات و خاصة المتعلقة برواتب الموظفين الذين يشتغلون بها.

كما تمت برمجة غلاف مالي برسم 2020 قدره 8 ملايين درهما كاعانة استثمار لفائدة هذه المؤسسات و ذلك لتمكينها من القيام بالمهام المسندة إليها خاصة الرفع من تنمية قطاع الصيد البحري

- **مشروع 9 : مساعدات وأعمال إجتماعية**

لا تتمتع خزينة جمعية الأعمال الاجتماعية لقطاع الصيد البحري بموارد مالية دائمة و قارة من أجل تنفيد برنامج عملها السنوي، لذلك تقدم لها منحة سنوية تقدر ب 0.35 مليون درهم

المحور الثاني: يهتم بالترقية الاجتماعية والمهنية لرجال البحر العاملين بقطاع الصيد البحري وكذا النساء و الرجال العاملين بالأنشطة الموازية للصيد البحري و التدبير الإداري لرجال البحر، الذي يرتكز على الأهداف التالية:

- تطوير برامج الدعم لإحداث وتدبير تعاونيات الصيادين للنساء و للرجال ؛
- تقوية قدرات رجال البحر من خلال تعميم التكوين الأساسي في مجال السلامة البحرية طبقا للتشريع الجاري به العمل وكذا تنفيذ برامج التكوين أثناء العمل ؛
- السماح للبحارة المهنيين المستفيدين من رخصة استثنائية لتحمل مناصب المسؤولية على متن السفن بالتكوين من أجل نيل دبلوم يؤهلهم للحصول على الإجازات المطلوبة قانونا بهدف تقليص عدد رخص الاستثناء الممنوحة و ذلك تماشيا مع المتطلبات التنظيمية في مجال ممارسة مهام القيادة والمسؤولية على متن سفن الصيد ؛
- تعميم التغطية الاجتماعية والصحية على البحارة العاملين بالصيد التقليدي ؛
- توحيد وتحسين مساطر تدبير رجال البحر و مساطر التحقيقات البحرية ؛
- الرقي بطب رجال البحر؛
- العمل على وضع نصوص قانونية تهدف إلى تحسين ظروف العمل والعيش على متن سفن الصيد البحري.

المحور الثالث: يهم تقوية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر وتعزيز أنشطة الإنقاذ البحري، سعيا لتحقيق الأهداف التالية:

- ضمان تغطية واسعة للساحل المغربي بوسائل الاتصال لاستقبال نداءات الاستغاثة و تنسيق عمليات الإنقاذ البحري ؛
- ضمان توفير وحدات الإنقاذ البحري ؛

- تعزيز قدرات وكفاءات العاملين على متن سفن الإنقاذ وبالمركز الوطني لتنسيق عمليات الإنقاذ؛
- تحسين تنسيق عمليات الإنقاذ بالمنطقة الخاضعة للنفوذ المغربي ؛
- تشجيع وتقوية التعاون الجهوي الإفريقي في مجال الإنقاذ البحري.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تجدر الإشارة إلى أن مقاربة النوع الاجتماعي تحضى بأهمية خاصة عند الإعداد والتخطيط للتكوينات المقدمة من طرف نظام التكوين البحري، و كذا عند إعدادبرامج المواكبة المقدمةللتعاونيات النشيطة في هذا القطاع.

في هذا الإطار، فإن برامج التكوين المختتمة بدبلوم التي تقدمها مؤسسات التكوين البحري مفتوحة على وجه السواء للفتيات والفتيان على إثر مباراة أواختبارالانتقاء. بالإضافة إلى ذلك،تم اتخاذ تدابيرخاصة لتسهيل ظروف استقبال الفتيات في المؤسسات التي لديها نظام إقامة داخلية ، فضلاً عن المواكبة المتاحة للفتيات من أجل إجراء دورات تدريبية على متن السفن المهنية للصيد.

بخصوص التكوين المستمر، يتم العمل على توفير برامج التكوين التأهيلي ومحاربة الامية الوظيفية على قدم المساواة للنساء والرجال العاملين في القطاع (صيد الأسماك، صناعة منتجات الصيد، تربية الأحياء المائية،جمع الطحالب) وكذا لفائدة الأشخاص المستفيدين من برامج دعم السلطات المختصة من أجل القيام بنشاط مقاولاتي في القطاع، مثل تربية الأحياء المائية.

بالرغم من هذا يظل حضورالمرأة على ظهر سفن الصيد متواضعا وخجولاوذلك للأسباب التالية :

- صعوبة العمل على متن سفن الصيد، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمهمة بحار، وهذا يمنع تقديم الفتيات لطلبات الاستفادة من التكوين الأساسي؛
- ظروف العيش والعمل غير المناسبة على متن سفن الصيد الساحلي التي توفر معظم مناصب المسؤولية (القبطان، القبطان الثاني، رئيس الميكانيكيين،الميكانيكي الثاني، ملازم). نظرا لهذه الوضعية تفضل الفتيات الخريجات البحث عن العمل على ظهر سفن في أعالي البحار. المشكل المطروح هو أن عدد مناصب المسؤولية التي يوفرها هذا النوع من السفن قليل جدا .
- وجود نظرة سلبية لدى معظم مالكي السفن والربابنة فيما يتعلق بوجود فتيات على متن سفن الصيد؛

لتجاوز هذا الوضع جزئيا، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية من قبل مديرية التكوين البحري، رجال البحر و الانقاذ:

- العمل على إدراج محورجديد بحملات التحسيس والارشاد تهدف إلى تغيير عقليات مهنيي الصيد (أصحاب السفن والبحارة الصيادين، الربابنة) تفضي إلى تقبل وجود المرأة في القطاع؛
- إدراج محور خاص في برامج التكوين يهدف إلى دفع المتدربين من الذكور الذين سيكونون في المستقبل ربابنة ورؤساء المكانكيين، على قبول تشغيل وتأطير الفتيات ضمن أفراد طاقمهم.

2. <u>مسؤول البرنامج</u>

مدير التكوين البحري ورجال البحر والإنقاذ:

- إعداد وتنفيذ استراتيجية القطاع في مجال التكوين البحري،كلفة ي:
- التسيير الإداري لرجال البحر والسهر على ترقيتهم الاجتماعية والمهنية ،

- إعداد المخطط الوطني لإنقاذ الأرواح البشرية وتدبيره والعمل على تنفيذه وذلك بتنسيق مع المؤسسات المعنية.

3. المتدخلين في القيادة

بالنسبة للتكوين:

- **رئيس قسم التكوين البحري**، مكلف بالاشراف على تنفيذ استراتيجية التكوين البحري وتتبعها لدى مؤسسات التكوين البحري ؛
- رئيس مصلحة التتبع التقني للموارد ولتنفيذ برامج التكوين مكلف بتتبع الموارد البشرية والتقنية والتجهيزات المسخرة لتطبيق برامج التكوين البحري،
- رئيس مصلحة برامج التكوين والمراقبة البيداغوجية: السهر على اعداد وتحيين ومراجعة البرامج وكذا على المراقبة البيداغوجية المتعلقة بتنفيذ هذه البرامج؛
- رئيس مصلحة الدراسات وتوحيد المعايير وبرمجة التكوين: مكلف بإعداد أو المساهمة في إعداد الدراسات المتعلقة بالتكوين البحري واقتراح مسا طير موحدة لفائدة مؤسسات التكوين المهني البحري واقتراح برمجة الشعب وأعداد المتدربين الذين سيتم تكوينهم داخل هذه المؤسسات على المدى المتوسط أو الطويل.

بالنسبة لرجال البحر:

- **رئيس قسم رجال البحر**، مكلف بتتبع التسيير الإداري لرجال البحر وترقيتهم الإجتماعية والمهنية ؛

- رئيس مصلحة تقييد رجال البحر: يسهر على تطبيق النظام الجاري به العمل في مجال التقييد البحري وشغل مناصب المسؤولية على متن سفن الصيد البحري،
- رئيس مصلحة تأطير تنظيمات المنتجين : مكلف بمصاحبة و تأطير تنظيمات المنتجين لاسيما التعاونيات وتتبع البرنامج الوطني للإرشاد،
- رئيس مصلحة مراقبة العمل البحري والتحقيقات البحرية : يسهر على تتبع تطبيق القوانين الجاري بها العمل في مجال العمل البحري و تكوين الطاقم والتحقيقات البحرية.

بالنسبة لإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر:

- رئيس مصلحة إنقاذ الأرواح البشرية بالبحر: مكلف بالتنسيق على المستوى الوطني في مجال إنقاذ الأرواح البشرية بالبحر وتتبع المخطط الوطني للإنقاذ وكذا تسيير المركز الوطني لتنسيق عمليات الإنقاذ بالبحر؛

*** مدراء مؤسسات التكوين البحري**(14) كل مديررمسؤول عن التسيير الإداري والمالي والتربوي على مستوى مؤسسته (مراكز التأهيل المهني البحري/ معاهد تكنولوجيا الصيد البحري/المعهد العالي في الصيد البحري).

***مندوبي الصيد البحري :** يمثلون السيد وزير الصيد البحري في دوائرهم البحرية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.425: وضع رهن إشارة قطاع الصيد البحري يد عاملة مؤهلة مع الأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع

المؤشر 1.1.425 : نسبة عملية إرساء (ن.ع.إ) برامج التكوين التي تم إعدادها حسب المقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسات التكوين البحري

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(%)(ن.ع.إ)	16.7	28,50	35,60	60	-	60	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين المؤشر عدد عمليات إرساء برامج التكوين المعدة حسب المقاربة ب الكفاءات بمؤسسات التكوين المهني البحري بالنسبة للعدد الإجمالي للعمليات المستهدفة.

فالمؤشر يعادل مجموع عدد العمليات التي تم إرساؤها خلال السنة N مقسوم على العدد الإجمالي للعمليات المستهدفة وهي 56(1). و تجدر الإشارة أن برنامج الإرساء ابتدأ سنة 2015.

العدد الإجمالي لعمليات الإرساء يتكوّن من البرامج الآتية :

- برنامجان: التي سيتم إرساؤهما بمعهدي التكنولوجيا للصيد البحري بأسفي و طانطان ، أي 4 عمليات إرساء.
- 4 برامج: سيتم إرسائها ب 13 مؤسسة للتكوين البحري، أي ما يعادل 52(1) عملية إرساء.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إرساء برنامج تمر عبر مراحل أهمها :

- القيام بتشخيص عام للمؤسسة ومحيطها الاجتماعي و المهني ؛
- معاينة الفوارق المرتبطة بالموارد البشرية و المادية و المالية وإجراءات العمل ؛
- إنشاء مخطط لإرساء البرنامج، يضم مختلف التدابير التصحيحية ؛
- تفعيل عملية الإرساء ؛

وتجدر الإشارة أن قطاع الصيد البحري يستفيد من مصاحبة خبراء كنديين في اطار مشروع REAPC الذي باشرته كتابة الدولة في التكوين المهني بتعاون مع كندا من أجل إرساء البرامج المعدة حسب المقاربة بالكفاءات.

لقد تمت مراجعة وتخفيض وتيرة إرساء برامج التكوين المعدة حسب المقاربة بالكفاءات نظرا لنقص الموارد البشرية والمالية لتجهيز مؤسسات التكوين بالمعدات البيداغوجية اللازمة.

(1) هذا الرقم يمكن مراجعته على ضوء نشر المرسوم الذي يحدد الشروط اللازمة لممارسة مهام القيادة على متن سفن الصيد البحري والقرارات المتخذة لتنفيذه وآثارها على عدد ومضمون البرامج.

- **مصادر المعطيات**

التقرير السنوي لأنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري

مشاريع مؤسسات التكوين المهني البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

من المحتمل أن يؤدي التأخير في مراجعة البرامج حسب المقاربة بالكفاءات إلى عدم احترام الجدول الزمني لإرساء هذه البرامج.

- **تعليق**

تمثل مراجعة البرامج حسب المقاربة بالكفاءات جزءا من المشروع المندمج الخاص بمراجعة القوانين المتعلقة بالصلاحيات التي تخولها الشهادات الضرورية للقيام بمهام المسؤولية على متن سفن الصيد.

المؤشر 2.1.425 : نسبة إدماج الخريجين " رجال و نساء " بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة إدماج الخريجين " رجال و نساء " بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة		%	66	73	76	80	-	80	2021
المؤشرات الفرعية	نسبة إدماج الخريجين بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة	%	66	76	80	84	-	84	2021
	نسبة إدماج الخريجات بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة	%	56.5	50	50	50	-	50	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين المؤشر 2.1.425 نسبة خريجي مؤسسات التكوين البحري المدمجين بالحياة العملية لأول مرة بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة. يتعلق الأمر بخريجي نمط التكوين القار، علما أن النساء يمثلن فيه نسبة 7% تقريبا. و يعادل المؤشر عدد الخريجين (نساء و رجال) المدمجين خلال السنة مقسوم على العدد الإجمالي لخريجي مؤسسات التكوين البحري (نساء و رجال) خلال السنة.

يعادل المؤشر الفرعي 1.2.1.425 عدد الخريجين رجالا المدمجين خلال السنة مقسوم على العدد الإجمالي لخريجي مؤسسات التكوين البحري رجالا خلال السنة.

يعادل المؤشر الفرعي 2.2.1.425 عدد الخريجات نساء المدمجات خلال السنة مقسوم على العدد الإجمالي لخريجات مؤسسات التكوين البحري نساء خلال السنة.

يأخذ|هدا المؤشربعين الإعتبار فقط خريجي نمط التكوين القار ولا يأخذ بعين الإعتبار خريجي نمط التكوين بالتدرج.

- **مصادر المعطيات**

تقرير خلايا الإدماج على مستوى مؤسسات التكوين البحري، مندوبيات الصيد البحري ونظام المعلومات (SAMAC V2)

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة تتبع إدماج الخريجين و الخريجات والذي من المنتظر أن يتحسن عن طريق نظامSAMAC V2، علما بان نسبة منهم تدمج بقطاعات أخرى غير الصيد.
صعوبة تتبع نسبة الإدماج لأن مؤسسات التكوين البحري المعنية مازالت في طور جمع البيانات من مندوبيات الصيد البحري.

و تنكب المديرية على تطوير وسائل جمع و تتبع عملية إبحار خريجي مؤسسات التكوين البحري خصوصا فيما يتعلق بتمكين مؤسسات التكوين للولوج إلى قاعدة بيانات النظام المعلومياتي SAMAC V2.

- **تعليق**

تقوم كذلك كتابة الدولة في التكوين المهني بتتبع إدماج الخريجين بتعاون مع القطاعات المكونة.

المؤشر 3.1.425 : نسبة المستفيدين " رجال و نساء " من التكوين المستمر

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة المستفيدين " رجال و نساء " من التكوين المستمر		%	50,43	74	87	100	-	100	2021
المؤشرات الفرعية	نسبة المستفيدين من التكوين المستمر	%	50,59	70	75	100	-	100	2021
	نسبة المستفيدات من التكوين المستمر	%	48	50	60	80	-	80	2021

- **توضيحات منهجية**

تجدر الإشارة أن مديرية التكوين البحري و رجال البحر و الإنقاذ قامت بمراجعة الأهداف المتعلقة بالتكوين المستمر.

هدف تكوين 28.500 مستفيد، من هذا الصنف من التدريب، في أفق سنة 2021 تم تقليصه إلى 15.800 مستفيد.

و يعزى هذا التقليص إلى عدم توفر الموارد البشرية الكافية التي تعاني منها مجموع مؤسسات التكوين البحري كما تشتكي شح الموارد المالية المرصودة و كذا التنقل المستمر للشريحة المستهدفة بالتكوين المستمر.

يوفر المؤشر 3.1.425 معلومات حول عدد المستفيدين (رجال و نساء) من التكوين المستمر أثناء فترة الشغل مقارنة بالعدد الإجمالي للمستفيدين.

المؤشر 3.1.425 يساوي العدد المتراكم للمستفيدين من التكوين خلال السنة N، مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدين إلى حدود سنة 2021.

العدد الإجمالي للمستفيدين المستهدفين في أفق 2021 هو 15800 مستفيد منهم 14.800 رجلا و 1.000 إمرأة.

المستفيدون من التكوين المستمر هم أساسا البحارة الصيادون والنساء النشيطات بالقطاع. يمكن لنفس الشخص ان يستفيد من تكوين أو أكثر في نفس السنة او خلال سنوات مختلفة.

ويمكن لنفس الشخص الاستفادة من تكوين واحد أو من عدة تكوينات في نفس السنة أو خلال عدة سنوات.

المستفيدون من التكوين المستمر، يمكن أن يكونوا من حاملي شهادات مؤسسات التكوين البحري، من البحارة الصيادين او من النساء النشيطات بالقطاع و الذين لم يسبق لهم الاستفادة من أي تكوين.

يعتمد تحقيق هذه الأهداف على الموارد المخصصة لتنفيذ هذه الإجراءات وعلى وجه الخصوص توفير المكونين الممارسين في مؤسسات التكوين البحري.

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين البحري ومندوبيات الصيد البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد تحقيق هذه البرامج على انخراط البحارة الصيادين و النساء النشيطات في القطاع.

- **تعليق**

يتميز عرض مؤسسات التكوين في مجال التكوين المستمر بتنوعه و يضم مواضيع في مجال استعمال معدات الملاحة، تقنيات الصيد، السلامة، المحافظة على الثروات و تحسين الجودة، كما يمكن ان يستجيبون لمتطلبات الخاصة للمهنيين خصوصا اصلاح الشباك، تجارة السمك و التكوين الاساسي لولوج مهنة بحار.

الهدف 2.425: تنمية المبادرات الاجتماعية و الاقتصادية لفائدة مهنيي قطاع الصيد البحري مع مراعات مقاربة النوع

المؤشر 1.2.425 : نسبة المستفيدين " رجال و نساء" من الإرشاد

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة المستفيدين " رجال و نساء" من الإرشاد		%	52	70	84	100	-	100	2021
المؤشرات الفرعية	نسبة المستفيدين من الإرشاد	%	50	72	84	100	-	100	2021
	نسبة المستفيدات من الإرشاد	%	25	60	80	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

هذا المؤشر يبين عدد المستفيدين من الإرشاد البحري مقارنة مع العدد الإجمالي للمستفيدين في أفق 2021.

المؤشر1.2.425 يساوي العدد المتراكم للمستفيدين) **رجال و نساء)** من الإرشاد البحري في السنة N، مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدين المستهدف في 2021 وهو 44.000 مستفيد منهم 41.000 رجل و3.000 امرأة.

المؤشر الفرعي1.1.2.425 يساوي العدد المتراكم للمستفيدات من الإرشاد البحري في السنةN،مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدات.

المؤشر الفرعي2.1.2.425 يساوي العدد المتراكم للمستفيدين من الإرشاد البحري في السنةN،مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدين.

المستفيدون الأساسيون هم البحارة الصيادون والنساء العاملات بقطاع الصيد البحري التقليدي. نفس الشخص يمكنه أن يستفيد من دورة أو عدة دورات تكوينية في السنة الواحدة أو خلال سنوات مختلفة.

هؤلاء المستفيدون يمكنهم أن يكونوا بحارة صيادون ونساء نشيطات بقطاع الصيد البحري غير مستفيدات من أي تكوين.

تحقيق هذه الأهداف مرتبط بالإمكانيات المخصصة لتنفيذ هذه البرامج.

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري ومندوبيات الصيد البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق هده البرامج مرتبط بانخراط البحارة الصيادين والنساء النشيطات بقطاع الصيد و كذا إلى الصعوبات الناتجة عن إحصاء المستفيدين من الإرشاد البحري.

- **تعليق**

النقص في المكونين المرشدين والمرشدات داخل مؤسسات التكوين المهني البحري لا يسمح بسد الحاجيات المعبر عنها في مجال الارشاد من طرف المهنيين.

النقص في المؤطرات المرشدات لا يسمح بتغطية بعض المناطق للصيد التقليدي والقيام ببعض العمليات لصالح النساء وذلك لعادات و تقاليد تتميز بها بعض جهات المغرب (لا يمكن تأطير النساء إلا من طرف عنصر نسوي)

المؤشر 2.2.425 : نسبة التعاونيات المؤطرة في السنة

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة التعاونيات المؤطرة في السنة		%	56	70	75	80	-	80	2021
المؤشرات الفرعية	نسبة التعاونيات النسائية المؤطرة في السنة	%	60	60	60	70	-	70	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين هدا المؤشر عدد التعاونيات التي تستفيد من تأطير قطاع الصيد البحري في ميدان التدبير الإداري والمالي أو في ميدان تقني ذو علاقة بالصيد والتحويل كالوقاية والسلامة .....

مع العلم أن سنويا تخلق عشرات التعاونيات الجديدة من بينها تعاونيات للنساء وتبقى سنة 2014 مرجعا ، بعدد 107 تعاونيات للرجال و 07تعاونيات للنساء.

المؤشر الفرعي 1.2.2.425 يساوي عدد تعاونيات النساء المكونة والمؤطرة على العدد الإجمالي لتعاونيات النساء القائمة خلال السنة .N

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري ومندوبيات الصيد البحري و كذا وحدة النوع والتنمية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق هذا الهدف لصالح تعاونيات النساء مرتبط بمدى التزامهن وتفرغهن من أجل الاستفادة من التأطير.

لا يمكن الوصول إلى القيمة المستهدفة و المتمثلة في 100% لأن بعض التعاونيات تعرف صعوبات في التسيير أو ليست نشيطة.

- **تعليق**

المعطيات الموجودة لا تمكننا من تثمين المجهودات المبذولة لفائدة التعاونيات لان جلهن تعرفن صعوبات في التنظيم و التسيير.

المؤشر 3.2.425 : نسبة الاستشارات الطبية المجراة من طرف وحدات صحة رجال البحر في السنة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	69	71	88	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين هدا المؤشر عدد الاستشارات الطبية المجراة من طرف وحدات صحة رجال البحر لصالح البحارة الصيادين و خصوصا الرجال. هذه الاستشارات الطبية تخص فحوصات القدرة الجسدية لولوج المهنة أو الفحص السنوي الإجباري و الاستشارات العلاجية.

وتبقى سنة 2016 مرجعا حيث تم إجراء أكثر من 38.000 استشارة. كذلك العدد الإجمالي المحدد سيكون 180.000 استشارة في أفق 2021.

المؤشر 3.2.425 يساوي عدد الفحوصات المجراة خلال سنة N زائد إجمالي السنوات السابقة مقسوم على 180.000.

- **مصادر المعطيات**

تقارير مندوبيات الصيد البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن أن تكون المعطيات الحالية ناقصة و ذلك بسبب الصعوبات التي تعرفها بعض وحدات رجال البحر و لا سيما الخصاص المسجل في الطاقم الطبي.

- **تعليق**

لا تخص الاستشارات الطبية إلا الرجال وخاصة الفحص السنوي الإجباري لولوج المهنة المطابق حسب ما ينصه القانون. أما بالنسبة للنساء، فجلهن لا يتواجدن على متن سفن الصيد ولكن أحيانا تستفيد نساء البحارة الصيادين من الاستشارات الطبية المنظمة عن طريق قوافل صحية بمساهمة من وزارة الصحة على مستوى الموانئ.

المؤشر 4.2.425 : نسبة المستفيدين من التكوين الأساسي في السلامة البحرية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	26	49	72	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين هدا المؤشر 4.2.425 عدد المستفيدين من التكوين الأساسي في السلامة البحرية مقارنة مع العدد الإجمالي المستهدف في أفق 2021.

المؤشر 4.2.425 يعادل تراكم عدد المستفيدين من التكوين الأساسي في السلامة البحرية المتعلق بالسنة N مقسوم على العدد الإجمالي المستهدف في أفق 2021 و الذي يقدر ب9.000 مستفيد.

كما أن خريجي مؤسسات التكوين البحري، البحارة الصيادون النشيطون، النساء النشيطات في قطاع الصيد في حالة تواجدهن و كذا المرشحون لمهنة البحري، يمكنهم الإستفادة من التكوين الأساسي في السلامة البحرية.

و يبقى تحقيق الأهداف رهين بالموارد المرصودة لإنجاح هذه العملية.

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري و مندوبيات الصيد البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تنفيذ هذه البرامج يعتمد على انخراط البحارة الصيادين رجالا و النساء النشيطات في قطاع الصيد البحري و على تدليل الصعوبات المرتبطة بوجود عدد مهم من الأميين المرشحين إلى مهنة البحار و توظيف العدد الكافي من المكونين.

- **تعليق**

طبقا للقوانين الجاري بها العمل، يجب تعميم التكوين في السلامة البحرية على جميع البحارة . هدا البرنامج يخص فقط الرجال علما ان النساء لا يتكلفن بهذا النشاط.

الهدف 3.425: الرفع من فعالية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر

المؤشر 1.3.425 : نسبة الأحداث البحرية المنسقة (ن.أ.م)

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(%)(ن.أ.م)	75	77	80	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين المؤشر العلاقة بين عدد الحوادث المنسقة من طرف المركز الوطني للتنسيق والبحث (المعروف ب MRCC) وعدد الحوادث المسجلة بالمنطقة.

يعتبر المركز الوطني للتنسيق و البحث، النقطة المحورية على الصعيدين الوطني و الدولي في مجال الإنقاذ البحري، الهيئة التنفيذية للجهاز الوطني في البحث و الإنقاذ المكلف باستقبال وتحليل نداءات الاستغاثة و بتنسيق عمليات البحث و الإنقاذ عبر استعمال الوسائل المناسبة وفقا لحجم الحادث البحري. وهو أيضا مسؤول عن عمليات الإخلاء الطبي بحر/أرض.

ولهذا الغرض، يمكن للمركز استدعاء الوحدات المتخصصة لقطاع الصيد البحري (زوارق و مراكب)، الوسائل الجوية والبحرية للبحرية الملكية، والدرك الملكي، القوات الجوية الملكية، الوقاية المدنية و الوسائل الأرضية الأخرى. كما يمكنه إجبار أي سفينة(التجارة أو الصيد أو الترفيه) لتحويل اتجاهها بالقرب من مكان الحادث.

المنطقة المعنية في هذه الحالة تضم كل الساحل المغربي وتمتد إلى حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة المغربية.

تمتد صلاحيات المركز أيضا داخل منطقة شمال غرب إفريقيا التي تشمل المياه البحرية لموريتانيا، السنغال، غامبيا، الرأس الأخضر و غينيا بيساو وفقا لأحكام القرار رقم. 1 من مؤتمر فلورنس للمنظمة البحرية الدولية.

وفقا لأحكام النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر، الذي يقسم المياه البحرية إلى ثلاث مناطق حسب بعدها عن الساحل (30 ميل بحري، 100 ميل بحري وما فوق 100 ميل بحري) مع معدات الاتصالات المناسبة لكل منطقة ، فإن تنبيهات الاستغاثة ستصل بالتالي إلى مراكز MRCC وفقا لموقع الحادث من خلال الراديو VHF أو الراديو FM / HF أو عبر الأقمار الاصطناعية.

يهدف برنامج اقتناء معدات الاتصال الخاص بالمركز و الذي شرع فيه قطاع الصيد البحري سنة 2017 أولا إلى تغطية أول منطقة ساحلية، وهي المنطقة التي تشهد معظم الحوادث البحرية بسبب النشاط البحري الكثيف للغاية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بقطاع الصيد.

كما تم الأخذ بعين الاعتبار تغطية المنطقة الثانية، المنطقة الخارجية ، والتي تمتد على مدى 100 ميل بحري من خلال اقتناء المعدات الخاصة بهذه المنطقة مع إعطاء الأولوية للمنطقة الجنوبية للمملكة حيث ينشط أسطول مهم للصيد في أعالي البحار و يستخدم هذا النوع من معدات الاتصال.

وتشهد سنة 2018 الاشتغال الفعلي لمرافق الاتصالات والمعدات المقتناة للاستقبال المباشر لنداءات الاستغاثة.

في سنة 2019 ونظرا للتحسينات التي ستدخل على المعدات المقتناة لضمان الاستقبال المباشر لنداء الاستغاثة عند وقوع للحوادث البحرية، فإن معدل الحوادث البحرية التي ينسقها مركز MRCC سيرتفع بسبب إمكانية إرسال الإنذار مباشرة إليه.

يستند في حساب البيانات إلى إحصائيات الحوادث البحرية الواقعة في المنطقة البحرية و التي توجد تحت المسؤولية الوطنية

- **مصادر المعطيات**

التقرير السنوي حول الحوادث البحرية الذي يتم اعداده من طرف المركز الوطني للتنسيق البحث والإنقاذ البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  - توفير الاعتمادات المالية

- تخصيص الموارد البشرية للمركز لضمان الديمومة.

- **تعليق**

مراجعة معدلات الحوادث البحرية المنسقة يأخذ بعين الاعتبار غياب وسائل الإنذار للاستغاثة، خصوصا على متن وحدات الصيد التقليدية

المؤشر 2.3.425 : معدل جاهزية وحدات الإنقاذ

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	75	95	100	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين المؤشر العلاقة بين عدد وحدات الإنقاذ المتواجدة على اهبة الخروج للبحر والعدد الإجمالي للوحدات التابعة لقطاع الصيد البحري.

وإدراكا منه لدوره كمنسق وطني لمهمة البحث والإنقاذ، لا يدخر قطاع الصيد البحري أي جهد لضمان هذه المهمة وفقا لأحكام الاتفاقيات الدولية في هذا المجال و التزامات المغرب كدولة ساحلية.

وهكذا، ومن أجل ضمان خدمة سريعة و ذات جودة للسفن التي تطلب المساعدة في المياه البحرية الوطنية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالصيد، قام قطاع الصيد البحري و منذ عام 1981 بتنفيذ برنامج اقتناء سفن الإنقاذ الخاصة بهذه المهمة.

وبالتالي فإن أسطول الإنقاذ التابع لقطاع الصيد البحري يحتوي حاليا على 34 وحدة بما في ذلك 19 سفينة إنقاذ و 15 زورق إنقاذ نصف صلب والتي يجب أن تبقى بشكل مستمر في حالة التأهب.

والاستعداد للخروج إلى البحر في حالة الحوادث وذلك رهين بتوفير الصيانة الوقائية لها و إصلاحها في حالة حدوث عطب دون إغفال الحفاظ عليها في الميناء في انتظار الإبحار.

وان وضع عقد صيانة هذه الوحدات سيمكن من صيانة مستديمة تحول دون أي تأخير في إصلاح الأعطاب و باللجوء إلى عدة مقدمي الخدمات على عجل دون التأكد من مؤهلاتهم وجودة الخدمات المقدمة ومعالجة كل حالة على حدى من طرف المندوبية المعنية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بناء مأوى لهذه الوحدات التي توجد بالهواء الطلق وتتعرض لأضرار البيئة، لن يسمح فقط بحفظ هذه الممتلكات ولكن أيضا استغلالها الأمثل في حالة الضرورة وزيادة من مدة استغلالها.

فيما يتعلق بتعزيز المهارات المخصصة لوحدات الإنقاذ، تجدر الإشارة إلى أن برنامج تدريب عالي الجودة ومحدد قد تم تنفيذه من قبل قطاع الصيد البحري منذ عام 2016 ، بالتعاون مع مصالح الإنقاذ النرويجية وكذا الخاصة بالمملكة المتحدة لتعليم وتدريب أطقم سفن الإنقاذ ، تقنيات المناورة و القيادة و خاصة عندما يكون الطقس سيئا والطرق المختلفة المستخدمة لإستعادة ومساعدة الموجودين بالبحر.

- **مصادر المعطيات**

التقرير الشهري الذي تعده مندوبيات الصيد البحري حول جاهزية سفن الإنقاذ.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  - توفير الاعتمادات المالية
  - رصد الموارد البشرية اللازمة.

- **تعليق**

أن العمل بعقدة بعد طلب عروض سيسمح بتدبير مهني واستباقي وشفاف لتتبع الحالة التقنية لسفن الإنقاذ والسهر على جاهزيتها .

برنامج 450 : قيادة وحكامة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج القيادة و الحكامة إلى تقوية جميع هياكل الإدارة المركزية والمصالح الخارجية لتتمكن من القيام بالمهام المسندة اليها في ظروف مثلى. كما يهدف هذا البرنامج إلى تهيئة الإطار الملائم والظروف اللازمة لإدماج مقاربة النوع في سياسة برامج ومشاريع هذا القطاع.

حيت يتضمن هذا البرنامج كل المشاريع المرتبطة بتدبير الموارد البشرية و المالية و الشؤون القانونية والقيادة الاستراتيجية لقطاع الصيد البحري و التعاون و كذا المهام الخاصة بالتدقيق و التقييم. كما أن هذا البرنامج يساهم بطريقة عرضية في تنفيذ جميع البرامج القطاعية وكذا إضفاء الطابع المؤسساتي على إدماج مقاربة النوع.

وتحقيقا لهذه الغاية، يتضمن برنامج القيادة و الحكامة إجراءات استراتيجية متوسطة الأمد لمأسسة مقاربة النوع على مستوى قطاع الصيد البحري. الهدف الأسمى من إدماج هذه المقاربة هو الأخذ بعين الاعتبار بطريقة منهجية و مستدامة مقاربة النوع في عملية تدبير وتنمية قطاع الصيد البحري وفقا لالتزامات المغرب الدولية وتطبيقا للتوجهات الحكومية في تحقيق المساواة بين الجنسين بخصوص :

- الخطة الحكومية للمساواة ' إكرام 2 فيما يخص إدماج النوع في السياسات العمومية والبرامج الحكومية' موضوع المحور السادس من الخطة.
- استجابة الميزانيات القطاعية للنوع الاجتماعي، المنصوص عليه بقانون المالية الجديد.

و في هدا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إدارة قطاع الصيد البحري هي إحدى الإدارات الرائدة التي عملت على النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. بحيث منذ عام 2001 ، وضع هذا القطاع وحدة إدارية للنوع اتخذت العديد من الإجراءات استهدفت المرأة بقطاع الصيد البحري و إدارته.

وفيما يخص النهوض بتمثيلية المرأة في مناصب المسؤولية ' سيدتان تحتلان مراكز القرار بالإدارة المركزية (كاتبة عامة ومديرة مركزية)، ما يعادل 25 بالمائة من مناصب القرار. كما أن منصب "المدير العام" لكل من المكتب الوطني للصيد والوكالة الوطنية لتربية الأحياء المائية- مؤسسات عمومية تحت وصاية قطاع الصيد البحري-يتولاه سيدتان.

أهم أولويات برنامج القيادة و الحكامة تتمثل فيما يلي :

- تحسين و تدبير وتثمين الموارد البشرية للوزارة و ذلك عبر:

- تعزيز القدرات المهنية ووضع منهجية استباقية لسد الحاجيات فيما يخص المهن جديدة ؛

- مواكبة المسؤولين في المصالح الخارجية من أجل تنمية والرفع من مهاراتهم و مردوديتهم المهنية ؛

- وضع برامج للتكوين و التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات ؛

- ترشيد و تدبير الممتلكات المنقولة و العقارات ؛
- ترشيد النفقات المرتبطة بالتسيير ؛
- البحث على مصادر جديدة لتمويل المشاريع ؛
- اللجوء الى اليات التمويل المبتكرة في اطار الشراكة ؛
- تحسين تكلفة المشروع ؛

- قيادة إستراتيجية تطوير قطاع الصيد البحري بالتعاون بين كل مكونات للإدارة ؛
- إنتاج و توحيد الإحصاءات الوطنية، والدراسات الإستراتيجية و تركيب المشاريع الهيكلية ؛
- استمرار تنفيذ المخطط التوجيهي للنظام المعلومياتي بالإدارة المركزية و المصالح الخارجية من أجل تحسن نجاعة الأداء لفائدة للمستخدمين ؛
- تحسين الحكامة من خلال تعزيز مهمات التدقيق والمراقبة ؛
- الدعم اللوجستيكي عبر توفير وسائل العمل لموظفي الإدارة المركزية و المصالح الخارجية للوزارة؛
- تنمية الشراكة و التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف ؛
- وضع و تحديث النصوص القانونية و المساطر المؤطرة لقطاع الصيد البحري ؛
- مأسسة مقاربة النوع بقطاع الصيد البحري.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تزايدت أهمية مبادئ المساواة والإنصاف بين الجنسين في المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. بحيث توجد هده المبادئ في صلب الإصلاحات المؤسساتية والأوراش الكبرى التي أطلقها المغرب بما في ذلك الدستور الجديد 2011، والذي استهدف دمج التزامات المغرب الدولية في مجالات المساواة بين الجنسين وتحقيق المناصفة بين الرجال والنساء.

وتطبيقا لهذه الإصلاحات والتوجهات الحكومية في مجال المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات ، وخاصة التزامات قطاع الصيد في إطار الخطة الحكومية للمساواة 2017-2021 « ' إكرام 2 "، وضمان استجابة الميزانيات القطاعية للنوع الاجتماعي المنصوص عليها في القانون الأساسي للمالية رقم 130-13

، تضمن برنامج القيادة و الحكامة خطة إستراتيجية على المدى المتوسط 2018-2021 لمأسسة مقاربة النوع بالقطاع.

سوف تمكن هذه الخطة الإستراتيجية من :

- إعداد تشخيص للقطاع حسب النوع وإستراتيجية على الأمد المتوسط لإدماج النوع والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات بقطاع الصيد و تعزيز مكانتهن في سلاسل القيمة بالقطاع
- وضع الخطة لتفعيل هده الإستراتيجية و كدا نظام لتوجيه وتتبع وتقييم التفعيل'
- تفعيل هده الإستراتيجية.

2. مسؤول البرنامج

التنفيذ العملي لهدا البرنامج هو من مسؤولية مدير الشؤون العامة و القانونية

3. المتدخلين في القيادة

- الكتابة العامة
- المفتشية العامة
- مديرية الشؤون العامة والقانونية
- مديرية الإستراتيجية والتعاون
- المصالح المركزية و الخارجية للوزارة

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.450: تحسين تجهيزات وأداء الخدمات مع مراعاة احتياجات المرأة والرجل

المؤشر 1.1.450 : التكلفة المتوسطة للتسيير لكل موظف خلال سنة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/شخص	23 615	22 000	21 000	-	-	21 000	2020

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس التكلفة المتوسطة لتسيير لكل موظف خلال السنة و معرفة نجاعة وسائل التسيير الموضوعة رهن إشارته.

العدد التقديري المحين للموظفين-الذي تم احتسابه في هذا المؤشر هو1258موظف بالنسبة لسنة 2018. هدا المؤشر يتبع منحى تنازلي و ذلك راجعا للمجهودات المتخذة من أجل عقلنة التدبير الإداري.

أهم النفقات المتعلقة بتسيير الإدارة المركزية و المصالح الخارجية التي تشكل بسط هذا المؤشر هي :

- مصاريف الكراء
- مستحقات الماء و الكهرباء و الهاتف
- صيانة و أشغال
- حراسة و نظافة

- مصاريف حظيرة السيارات (محروقات، صيانة و تأمين)
- مصاريف الطبع، أدوات مكتبية، ورق و معدات
- تعويضات التنقل.

و في المقام عدد الموظفين العاملين في قطاع الصبد البحري

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية / قسم المعدات و التجهيزات / القسم المالي و المحاسبي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء

- **تعليق**

في المستقبل ، ستبذل مجهودات لزيادة خفض هذا المؤشر والوصول إلى القيمة المستهدفة المحددة لسنة 2020 ، والتي تقدر ب 18000 درهم

المؤشر 2.1.450 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	1 684	1 550	1 450	-	-	1 450	2020

- **توضيحات منهجية**

نجد في البسط مجموع المصاريف المكتبية برسم السنة وتشتمل على حواسيب ثابتة و محمولة' شاشات، معدات النسخ و الطباعة، المستهلكات ، الأنظمة المعلوماتية وأنظمة الأمن و تكلفة صيانة المعدات و الأنظمة .

لا تخص هذه المصاريف المكتبية كل من : النفقات المتعلقة بالشبكة (الانترنيت، الإيواء و الهاتف)، تطبيقات، تكلفة المستعملين للشبكة، الأوقات المخصصة للتكوين المكتبي ومصاريف النسخ.

وفي المقام: عدد المكاتب المجهزة المحددة سلفا أي عدد المكاتب المجهزة المشغلة، يقصد بالمكاتب المشغلة عدد الحواسيب الثابتة والمحمولة المستخدمة.

عدد المكاتب المجهزة المشغلة يساوي معدل عدد مكاتب السنة الماضية زائد عدد مكاتب السنة الجارية.

يمكن هذا المؤشر من قياس متوسط التكلفة المكتبية بالنسبة لكل المديريات و المصالح المركزية

- **مصادر المعطيات**

قسم المعدات و التجهيزات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء

- **تعليق**

يتم تدبير نفقات المكتب لقطاع الصيد البحري في جزء منها من طرف المصالح الخارجية للوزارة و تخص (اقتناء حواسيب ثابتة و محمولة، مستهلكات، معدات النسخ و الطباعة، صيانة) و جزء آخر من طرف مصالح قسم المعدات و التجهيزات.

تهم معطيات احتساب هذا المؤشر المصالح المركزية فقط.

الهدف 2.450: تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للنساء و الرجال

المؤشر 1.2.450 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2.3	2,30	2,30	2,30	-	2,30	2021

- **توضيحات منهجية**

يتعلق هذا المؤشر بالعدد المتوسط للموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالنسبة لمجموع الموظفين.

في البسط، نجد عدد المسيرين و العاملين مباشرة في مجال تدبير الموارد البشرية (تدبير إداري، تكوين، متابعة و قيادة، سياسة تدبير الموارد البشرية و كفاءاتها)، تجدر الإشارة في هذا الإطار أنه لم يتم احتساب كل من الكاتبات و المكلفين بملف المنازعات.

وفي المقام باقي عدد الموظفين ما عدا الموظفين الملحقين أو الموضوعين رهن الإشارة.

الهدف هو تقليص تكلفة تدبير الموارد البشرية مع مراعاة جودة الأداء، لقد انخفض عدد الموظفين التابعين لتدبير الموارد البشرية من 44 موظف برسم سنة 2014 إل 37 بموظف بالنسبة لسنة 2017 مع العلم أن الهدف هو الوصول إلى 30 موظف سنة 2021 إلا أن في سنة 2018 تقلص عدد الفريق المكلف بتدبير الموارد البشرية إلى 29

- **مصادر المعطيات**

نظام المعلومات الخاص بالموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لاشيء

- **تعليق**

الهدف 3.450: تقوية كفاءات الموارد البشرية لقطاع الصيد البحري بطريقة متساوية

المؤشر 1.3.450 : نسبة تنفيذ مخطط التكوين

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	91.67	93	95	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يولي قطاع الصيد البحري أهمية كبيرة للتكوين المستمر و دالك بتخصيص ميزانية تقدر ب 1% كتلة الأجور لهذا الشأن.

يهدف برنامج التكوين المستمر إلى خلق دينامية وتقوية الكفاءات الذاتية لقطاع الصيد البحري و رفع تحديات المشاريع المبرمجة في إطار إستراتيجية "هاليوتيس". تندرج هذه الاولوية في إطار التوجهات الاستراتيجية لتطوير الموارد البشرية، من أجل اكتساب خبرة و معارف قوية. يتم تنفيذ برامج التكوين عن طريق طلب عروض لانتقاء خبراء متخصصين في ميادين مختلفة (تدبيرية و قطاعية).

احتساب هذا المؤشر يتضمن:

- في البسط : مجموع عدد الدورات التكوينية المنفذة و المحددة في مخطط التكوين.
- في المقام : عدد الدورات التكوينية المبرمجة و المحددة في مخطط التكوين.

هذا المؤشر يحتسب نسبة إنجاز مخطط التكوين بحيث يساوي عدد الدورات التكوينية المنجزة / عدد الدورات التكوينية المبرمجة.

لم يشمل احتساب هذا المؤشر دورات التكوين الداخلي للموظفين على سبيل المثال محو الأمية و الدورات التكوينية المتعلقة بالامتحانات المهنية.

- **مصادر المعطيات**

نظام معلومياتي خاص بالموارد البشرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لايأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار كل من الدورات التكوينية الطويلة الأمد التي تتوج بدبلوم، التكوينات المقدمة من قبل المنظمات الخارجية (وطنية و/أو دولية) وكذا التكوينات المقدمة من طرف المكونين الداخليين.

- **تعليق**

ويشمل هذا المؤشر أيضا بعض الحصص التكوينية الغير مبرمج لها على مستوى مخطط التكوين الأولي و ذلك تبعا لأحداث جديدة طارئة متعلقة بالقطاع

المؤشر 2.3.450 : نسبة مشاركة الموظفات والموظفين في برنامج التكوين (الموارد البشرية للقطاع

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة مشاركة الموظفات والموظفين في برنامج التكوين (الموارد البشرية للقطاع		%	35,25	38,70	42	45	-	45	2021
المؤشرات الفرعية	نسبة مشاركة الموظفات في برنامج التكوين	%	25.29	27	28	30	-	30	2021
	نسبة مشاركة الموظفين في برنامج التكوين	%	74.71	73	72	70	-	70	2021

- **توضيحات منهجية**

قام القطاع الحكومي المكلف بتدبير الصيد البحري بتطوير برنامج التكوين المستمر على إثر الدينامية التي يعرفها قطاع الصيد البحري و الإدارة العمومية بصفة عامة.

إن برنامج التكوين يتماشى مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر لموظفي الإدارة العمومية من أجل تطوير كفاءاتهم و مواكبتهم من أجل دعم اوراش

التنمية المبرمجة في اطار استراتيجية هاليوتيس، فضلا عن تحديات تنفيذ الخطة الحكومية بادماج مساواة النوع الاجتماعي في تخطيط و برمجة الميزانية .

يضم المؤشر الشامل :

- البسط : عدد الرجال و النساء المشاركين في الدورات التكوينية

- في المقام : الحصيص الإجمالي للموظفين

تضم المؤشرات الفرعية نسبة مشاركة الموظفات في برنامج التكوين الذي يحتسب كالتالي

- البسط : عدد النساء المشاركات في الدورات التكوينية :

- في المقام : عدد النساء والرجال المشاركين في الدورات التكوينية

و كذا نسبة مشاركة الموظفين في برنامج التكوين

- البسط : عدد الرجال المشاركين في الدورات التكوينية

- في المقام : عدد النساء والرجال المشاركين في الدورات التكوينية

- **مصادر المعطيات**

معدل تنفيذ برنامج التكوين السنوي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يختلف معدل مشاركة الموظفين و الموظفات في برنامج التكوين حسب موضوع الدورات التكوينية (تكوين خاص بالمهن أو بصفة شاملة).

من جهة اخرى، فإن معدل مشاركة النساء و / أو الرجال في البرنامج التكويني لا يعطي فكرة واضحة عن توزيع الجنسين.

إن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الدورات التكوينية الغير مخطط لها على مستوى برنامج التكوين السنوي، على إثر ظهور احتياجات تكوين جديدة مرتبطة بتطوير القطاع.

- **تعليق**

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار ورشات عمل تبادل المعارف ولكنه لا يعطي فكرة واضحة عن نسبة المساواة أو عدم المساواة بين الجنسين؛ التمييز بين معدل مشاركة الموظفات و الموظفين في برنامج التكوين يعالج الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين. وتبقى التكوينات المتعلقة بالمواضيع التقنية للقطاع حكرا على الرجال.

الهدف 4.450: مأسسة مقاربة النوع بقطاع الصيد البحري

المؤشر 1.4.450 : نسبة إنجاز خطة مأسسة مقاربة النوع في قطاع الصيد البحري

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	15	25	50	60	-	60	2021

- **توضيحات منهجية**

وضع قطاع الصيد البحري خطة استراتيجية على مدى المتوسط 2018-2021 لمأسسة مقاربة النوع بالقطاع. حيت ستمكن هده الخطة من :

- وضع الأرضية الأولية لمأسسة النوع بالقطاع خلال السنتين الأوليتين ، من خلال إعداد تشخيص للقطاع حسب النوع وإستراتيجية لإدماج النوع بالقطاع وكذا خطط اجراة هذه الإستراتيجية مصحوبة بنظام للتوجيه وتتبع وتقييم خطط التنفيذ،
- يليهم مرحلة تفعيل الإستراتيجية في السنتين المواليتين لتعميم مراعاة النوع في سياستها وبرامجها.

بالنظر إلى أن تشخيص القطاع حسب النوع المبرمج في البداية سنة 2018، يعتمد على الدعم والمواكبة لقطاع الصيد البحري من طرف مركز الامتياز لإعداد الميزانيات حسب النوع، لم يتم تنفيذه إلا سنة 2019 من طرف الخبرة الفرنسية بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعمها للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب' قام قطاع الصيد البحري بتأجيل برمجة إعداد الإستراتيجية لإدماج النوع بالقطاع و خطط تنفيذ هده الإستراتيجية وكذا آليات التوجيه والتتبع والتقييم المخطط لها سابقا سنة 2019 إلى ميزانية سنة 2020.

بالإضافة، قام بتمديد المدة الزمنية لخطة مأسسة مقاربة النوع بالقطاع إلى سنة 2025 وتعديل برمجة وكذا التقديرات الأولية لتفعيل هده الخطة و ذلك على ضوء نتائج تشخيص القطاع حسب النوع.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد واجراة إستراتيجية إدماج النوع بالقطاع سيشمل أيضا إدراج الإجراء 1.3.3 : تعزيز مكانة النساء في سلاسل القيمة بالقطاع المنصوص عليها بالمحور 1 من الخطة الحكومية للمساواة 2017/2021 ' اكرام 2.

فيمل يلي برمجة 2019-2021 للخطة الإستراتيجية :

<u>-يناير – ديسمبر 2019: تحقيق 25٪ من الخطة التي تتمحور حول:</u>

إجراء تحليل القطاع حسب النوع من طرف الخبرة الفرنسية بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعمها للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب

-يناير – ديسمبر 2020: برمجة 25٪ من الخطة التي تتمحور حول :

- وضع إستراتيجية على الأمد المتوسط 5 سنوات، لإدماج النوع والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات بقطاع الصيد و تعزيز مكانة النساء في سلاسل القيمة بالقطاع خاصة بالمجال القروي

- وضع خطط لتفعيل هده الإستراتيجية مصحوبة بنظام للتوجيه وتتبع وتقييم التنفيذ
- إدماج دورات تكوينية في المجالات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإدماج مقاربة النوع في برنامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين النساء والرجال

-يناير – ديسمبر 2021: برمجة 10٪ من الخطة التي تتمحور حول :

- تنفيذ الإجراءات المقررة للسنة الأولى من تفعيل إستراتيجية إدماج النوع بالقطاع، يعني ما يعادل 20 بالمائة.
- إدماج دورات تكوينية في المجالات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإدماج مقاربة النوع في برنامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين النساء والرجال

-يناير – ديسمبر 2022: برمجة 10٪ من الخطة التي تتمحور حول :

- تنفيذ الإجراءات المقررة للسنة الثانية من تفعيل إستراتيجية إدماج النوع بالقطاع، يعني ما يعادل 20 بالمائة.
- إدماج دورات تكوينية في المجالات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإدماج مقاربة النوع في برنامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين النساء والرجال

أما الرصيد المتبقي من خطط تفعيل هده الإستراتيجية، أي 60 بالمائة ستوزع على السنوات 2023 و2024 و 2025.

- **يضم هذا المؤشر:**

معدل إنجاز برنامج مأسسة النوع

البسط : مجموع نسب الإجراءات المنفذة من الخطة الإستراتيجية

المقام : بمجموع نسب الإجراءات المبرمجة في الخطة الإستراتيجية

- **مصادر المعطيات**

وحدة النوع و التنمية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هناك بعض العوامل قد تؤدي إلى إبطاء عملية مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي، و يتمثل ذلك في :

- مقاومة التغيير؛
- ضعف ثقافة المساواة على مستوى القطاع؛
- عدم كفاية الموارد البشرية والمالية؛

- **تعليق**

يتم حساب المؤشر على أساس التقديرات الأولية للنسب بالنسبة لكل إجراء. كما أن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي يتم تنفيذها ولم يخطط لها في البداية على مستوى برنامج مأسسة النوع الاجتماعي ،على سبيل المثال، تنظم أنشطة للاحتفال باليوم العالمي المرأة، الحلقات الدراسية، وحلقات العمل ...

يمكن تنقيح هدا المؤشر ابتداء من سنة 2021 على ضوء نتائج إستراتيجية إدماج النوع بالقطاع.

المؤشر 2.4.450 : (عدد الدورات التكوينية حول مقاربة النوع (المشاركة المتساوية بين النساء و الرجال

	الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(عدد الدورات التكوينية حول مقاربة النوع (المشاركة المتساوية بين النساء و الرجال	عدد	4	6	8	10	-	10	2021

- **توضيحات منهجية**

في إطار مأسسة إدماج مقاربة النوع بالقطاع سيتم إدماج دورات تكوينية عديدة كل سنة في المجالات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإدماج مقاربة النوع في برنامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين النساء والرجال بجميع المستوياته

النتائج المتوخاة من هده الدورات التكوينية :

1. ترسيخ ثقافة المساواة على مستوى المصالح المركزية والخارجية للقطاع ،
2. اكتساب مهارة التخطيط والبرمجة حسب النوع،

3. تأهيل الأطر النسائية بالمصالح المركزية والخارجية للقطاع للولوج إلى مناصب المسؤولية،

- **مصادر المعطيات**

وحدة النوع و التنمية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الدورات التكوينية في المجالات المتعلقة بالنوع المنظمة على المدى القصير أو الطويل و كذا الدورات التكوينية المتبعة على المستوى الوطني أو الدولي.

يمكن لعدد الدورات التكوينية المبرمجة أن تتفاوت وفقا لاحتياجات الإدارة وتوافر الموارد اللازمة.

- **تعليق**

يمكن تنقيح المؤشر و / أو عدد الدورات التكوينية المتعلقة بمقاربة النوع اعتبارا من سنة 2021 وذلك على ضوء نتائج وتوجهات إستراتيجية إدماج النوع بالقطاع المنصوص عليها في برنامج مأسسة مقاربة النوع.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	224	65	289	22,92
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	166	60	226	17,92
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	548	198	746	59,16
المجموع	938	323	1 261	100

- جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	285	187	472	37,43
المصالح اللاممركزة	653	136	789	62,57
المجموع	938	323	1 261	100

- جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	141	28	169	21,42
جهة الشرق	25	3	28	3,55
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	30	8	38	4,82
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	81	22	103	13,05
جهة مراكش - آسفي	76	17	93	11,79
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	115	19	134	16,98
جهة كلميم - واد نون	57	8	65	8,24
جهة العيون -الساقية الحمراء	78	18	96	12,17
جهة الداخلة - واد الذهب	50	13	63	7,98
المجموع	653	136	789	100

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ان المعدل الإجمالي لولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية يبلغ 13 في المائة؛ 26٪ بالإدارة المركزية و 3.3 ٪ بالمصالح الخارجية. مع العلم أن العدد الإجمالي للموظفين بقطاع الصيد البحري يبلغ 1261 موظف وموظفة والعنصر النسوي يمثل نسبة 26٪ من مجموع الموظفين 39,6 بالمائة منهن بالإدارة المركزية و 17,2 في المائة بالمصالح الخارجية. وتمثل الرواتب المدفوعة للموظفات نسبة ٪ 31.3 من مجموع نفقات الموظفون.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2020 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	229 027 066	1277
المناصب المحذوفة	1 905 070	23
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	2 465 561	45
عمليات الإدماج	16 709 831	35
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	1 184 562	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	247 481 950	1334
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	247 481 950	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 424 : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : مساعدة الوحدات الصناعية
- مشروع 2 : تنمية تربية الأحياء البحرية
- مشروع 3 : دراسات عامة
- مشروع 4 : الحراسة البحرية
- مشروع 5 : دراسات حول قطاع الصيد البحري
- مشروع 6 : مساعدة الوحدات الصناعية
- مشروع 7 : حماية الثروات السمكية (1)
- مشروع 8 : البحث العلمي في الميدان السمكي
- مشروع 9 : بناء وتجهيز وتهيئة (1)
- مشروع 10 : المساهمة والإكتتاب في المنظمات الدولية. اكتتابات إلزامية.

انفوسمك

تقدم إعانة سنويا بمبلغ 1.3 مليون درهم لفائدة مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتوجات السمكية في المنطقة العربية "انفوسمك" الذي يوجد مقره

بالمغرب. وتغطي هذه الإعانة أجور وتعويضات الموظفين ومصاريف المعدات والنفقات المختلفة.

مشاركة المغرب في المنظمات الوطنية و الدولية

تقدر مساهمة مشاركة المغرب في المنظمات الوطنية والدولية المكلفة بالصيد البحري برسم سنة 2020 ب0.40 مليون درهم.

- **مشروع 11 : إنعاش الصيد الساحلي (1)**
- **مشروع 12 : دفع لفائدة صندوق تنمية الصيد البحري**
- **مشروع 13 : حماية الثروات السمكية وتطوير الصيد والأحياء البحرية**

- **مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة المكلف بقسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية:**

يستفيد مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة المكلف بقسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية من إعانة تسيير بمبلغ 19.4 مليون درهم، وذلك بهدف تمويل مشاريع تهيئة واستدامة الثروات البحرية كما هو مدرج في مخطط أليوتيس.

بالإضافة إلى ذلك تقدم لهذا المرفق إعانة استثمار بمبلغ 3.7 مليون درهم لتغطية المصاريف خاصة المتعلقة بعملية المراقبة التي تقوم بها مندوبيات الصيد البحري والمصالح التابعة لها وذلك بهدف المحافظة على الثروة السمكية.

- **الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية**

تم إحداث الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية سنة 2011، و هي مؤسسة عمومية تحت وصاية قطاع الصيد البحري، الهدف الرئيسي من إحداثها يتمثل في تنمية قطاع تربية الأحياء البحرية على طول الساحل المغربي.

تستفيد الوكالة من إعانة للتسيير تقدر ب 18.6 مليون درهم، وذلك بغرض تغطية تكلفة أجور موظفيها والمصاريف المتعلقة بتسييرها.

ويجدر الذكر أن هاته الوكالة لا تتوفر على مداخيل خاصة حيت أن ميزانية الاستثمار تعتمد اساسا على إعانة تقدر ب 15 مليون درهم سنويا لتمويل مشاريعها الاستثمارية الضرورية لمواكبة المستثمرين في مجال تربية الأحياء.

من بين أهم مشاريع هاته الوكالة:

- برمجة وتدبير مساحات لتربية الأحياء البحرية
- تطوير وإنعاش قطاع تربية الأحياء
- تدبير المشاريع الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الصيد الموقعة بينه وبين المغرب.
- **المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري**

هو مؤسسة عمومية مكلفة بالبحث في مجال الأحياء المائية، تتكون مداخيله أساسا من رسوم على البحوث البحرية، وكذا الدعم المقدم من طرف الدولة عن طريق إعانات الاستثمار والتسيير التي تمثل% 65من قيمة المداخيل. كما تم برمجة برسم 2020إعانة تسيير تقدر ب 125 مليون، 83 مليون درهم منها بهدف تغطية نفقات الموظفون وكذا جزء من المصاريف المختلفة لهذا المعهد و42 مليون لتغطية الجزء السنوي من متأخرات الضريبة المسجلة على المعهد.

كما يستفيد هذا المعهد من إعانة استثمار تقدر ب 53 مليون درهم تمكنه من إنجاز مجموعة من المشاريع مرتبطة ببرنامج» تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد «، نخص بالذكر:

- حماية الثروات البحرية
- إنجاز دراسات وتنظيم حملات التنقيب في مجال الأحياء البحرية
- تعزيز وسائل البحث في الجال البحري.
- **المكتب الوطني للصيد البحري**

في إطار تطوير الصيد الساحلي يستفيد المكتب الوطني للصيد البحري من إعانة استثمارية تقدر ب 30 مليون درهم وذلك من أجل تمويل برامج استثمارية لتطوير قطاع الصيد التقليدي والساحلي.

بالإضافة، إلى ذلك ستمنح دفعة تقدر ب 20 مليون درهم لفائدة المكتب الوطني للصيد البحري و ذلك لتغطية الجزء السنوي من متأخرات الضريبة (الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل) المسجلة على المكتب ما بين سنة 2010 و 2014، وذلك في إطار اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب و المكتب الوطني للصيد البحري.

- **شراء وتركيب معدات تقنية لتشوير المحميات البحرية**

يمكن نظام تشوير المحميات البحرية بواسطة العوامات البحرية البصرية المثبتة في البحر من تحديد موقع المحميات البحرية على مسافة ثلاثة أميال بحرية وعلى عمق يتراوح بين 40 و100 متر. الهدف من تشوير المحميات البحرية هو:

- المساهمة في الحفاظ على الثروات السمكية؛
- الحفاظ على أنشطة الصيد التقليدي وعلى استمراريته؛

- تنسيق الأبحاث العلمية وحماية البيئة.

يقدر المبلغ المرصود لهاته العملية ب 2.2 مليون درهم

- **اقتناء نظام المعلومات الجغرافية (SIG)**

يتعلق الامر بوضع نظام المعلومات الجغرافية (SIG) المخصص لإدارة مصائد الأسماك الوطنية، مما يجعل من الممكن تحديد تمثيل مختلف مكونات انشطة الصيد (المعايير البيئية، حالة الموارد، الإنتاج، البنية التحتية للموانئ، البيانات الاجتماعية الاقتصادية، تنظيم مصايد الأسماك، نظام الرصد والمراقبة، وكذا مجالات أنشطة تربية الأحياء المائية.

كما سيمكن هذا النظام من الاستغلال الأمثل للبيانات التي تتم معالجتها في إطار مخطط تهيئة مصائد الأسماك من خلال إبراز: مناطق الصيد الحساسة، مناطق الانشطة لمختلف أنواع المهن وكذا تحديد مواقع الافراط في الصيد. يقدر تكلفة هذا النظام ب 0.1 مليون درهم.

- **مشروع 14 : تثمين المنتوج البحري**

ستمكن اعتمادات التسيير المخصصة لتثمين المنتجات البحرية من اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالممارسات الجيدة للنظافة والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية البحرية عن طريق حملات تحسيسية وطبع وتوزيع ملصقات إعلامية. تقدر هاته الاعتمادات ب 0.3 مليون درهم

- **مشروع 15 : مراقبة الصيد**

تقدر الاعتمادات المسجلة بفصل المعدات والنفقات المختلفة المتعلقة بعملية المراقبة بمبلغ 4.9مليون درهم وتتجزأ كما يلي:

- مصاريف رسوم ومستحقات الموصلات اللاسلكية لمنظومة حراسة بواخر الصيد عبر الأقمار الاصطناعية وتقدر هاته المصاريف بمبلغ 1.5 مليون درهم؛
- التعويضات الخاصة بأعوان محرري المحاضر المكلفون بمهمة مراقبة الصيد وتقدر هاته التعويضات بمبلغ 3.1 مليون درهم؛
- مصاريف متعلقة بصيانة بواخر الحراسة. وتقدر هاته المصاريف بمبلغ 50 000 درهم؛
- شراء وقود بواخر الحراسة ويقدر هذا مبلغ ب 50 000 درهم؛
- شراء الملابس وبذلات الوقاية بمبلغ يقدر ب 50 000 درهم؛

بالنسبة لاعتمادات الاستثمار فقد تمت برمجة مبلغ000 54 درهم لشراء معدات وأدوات المراقبة لفائدة الأعوان المكلفون بمهمة مراقبة الصيد.

- **مشروع 16 : المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التفليدي**

في إطار المخطط الوطني لتهيئة الساحل والذي يشمل بناء نقط التفريغ المجهزة وكذا قرى الصيادين، تمت برمجة مجموعة من المشاريع برسم سنة 2020 وتتكون مما يلي:

- مشروع تهيئة مركز تغازوت لصيد الأسماك بشراكة مع غرفة الصيد البحري الأطلسية الوسطى.
- مشروع تهيئة منشئات بحرية بالوليدية بتكلفة تقدر ب 5 مليون درهم.
- مشروع بناء نقطة التفريغ المجهزة بإمسوان
- إنجاز أشغال التهيئة المتعلقة ببناء مأوى الإنقاذ ب10 نقط التفريغ المجهزة، تقدر تكلفة هدا المشروع ب 1 مليون درهم.

- بناء مندوبية فرعية بلاساركا، تبلغ التكلفة الإجمالية لهذا المشروع ب4.1 مليون.
- ربط نقطة التفريغ المجهزة "كاب سيم "بشبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب، تبلغ تكلفة هذا المشروع 5 مليون درهم .
- تهيئة بعض نقط التفريغ المجهزة وقرى الصيادين المنشأة بمبلغ يقدر ب 3 مليون درهم؛
- شراء عتاد معلومياتي بمبلغ يقدر ب 0.3 مليون درهم؛
- إطلاق دراسات مرتبطة بتشييد المباني بمبلغ يقدر ب 0.5مليون رهم ؛
- شراء عتاد وأثاث المكتب بمبلغ يقدر ب 0.2 مليون رهم ؛

بالإضافة إلى ذلك تم تخصيص مبلغ 5 مليون درهم لاقتناء الأراضي التي ستشيد عليها نقط التفريغ المجهزة.

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	دفع إعانة التسيير و الاستثمار قدرهما على التوالي 125 مليون درهم و53 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	- دراسة عمل الأنظمة الايكولوجية البحرية والساحلية - مراقبة جودة و سلامة الوسط البحري - تقييم الموار د البحرية و تتبع استغلالها
الأنشطة	ابحات في مجال الأحياء البحرية، دراسات و ابحات علمية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	دفع إعانة التسيير و الاستثمار قدرهما على التوالي 18.6 مليون درهم و15 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	المساهمة في تطوير تربية الأحياء البحرية عبر التاطير عن قرب للفاعلين في القطاع والدعم الخاص للتنمية المستدامة لتربية الأحياء البحرية و تحقيق اهداف البرنامج الوطني لتنمية تربية الأحياء البحرية
الأنشطة	- تحديد المواقع المناسبة لتربية الأحياء البحرية و القارية. - تقوية مؤهلات التسيير للفاعلين في مجال تربية الأحياء البحرية. - النهوض بالاستثمارات في مجال تربية الأحياء البحرية

برنامج 425 : التاهيل. الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري للناضور**

في إطار الأنشطة الموجهة ضمن مشروع الانعاش الاجتماعي المهني، تمت برمجة مبلغ 120 الف درهم في فصل المعدات والنفقات المختلفة وذلك لمواكبة تعاونيات الصيد التقليدي من خلال تنظيم ورشات لتعزيز تبادل تجربة و خبرة تعاونيات الصيد الوطنية والدولية.

- **مشروع 2 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالناضور**
- **مشروع 3 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة**
- **مشروع 4 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة**
- **مشروع 5 : مركز التأهيل المهني البحري بأكادير**
- **مشروع 6 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بأكادير**
- **مشروع 7 : بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالدار البيضاء**
- **مشروع 8 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالدارالبيضاء**
- **مشروع 9 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالداخلة**
- **مشروع 10 : اغاثة بحرية**
- **مشروع 11 : تحويلات لفائدة مؤسسات التكوين**
- **مشروع 12 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بطنجة**

- **مشروع 13 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور**
- **مشروع 14 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بطنجة**
- **مشروع 15 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني**
- **مشروع 16 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور**
- **مشروع 17 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني**
- **مشروع 18 : بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالداخلة**
- **مشروع 19 : المشاركة في برنامج التعاون**
- **مشروع 20 : دعم المهام**

في إطار دعم مؤسسات التكوين البحري تمت برمجة مبلغا إجمالي قيمته 5.539.000 درهم على مستوى الفصل الخاص بالتسيير - المعدات و النفقات المختلفة - و قد وزع هذا المبلغ عالى الشكل الأتي:

- 5.239 مليون درهم مؤسسات التكوين ذات مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة من أجل تغطية تعويضات الموظفين الذين يعملون بها؛الموظفين الذين يعملون بها؛

- 0.2 مليون درهم لتمويل الدراسة التقنية الخاصة بتسيير السفن المدرسية بمؤسسات التكوين البحري، حيت تخص هذه الدراسة بالأساس:الدراسة التقنية للسفن، تقييم التسيير التقني و المالي لهاته السفن، إعطاء اقتراحات لتحسين تسير السفن

0.1 مليون درهم لتلبية حاجيات مؤسسات التكوين فيما يخص : نشر إعلانات الإمتحانات، طبع الكناش المهني البحري، طبع سجلات معدات السفن المدرسية.

- **مشروع 21 : الترقية الاجتماعية والمهنية لقطاع الصيد البحري**

في إطار الإجراءات المتخذة من طرف قطاع الصيد البحري في مجال الترقية الاجتماعية والمهنية، تمت برمجة مبلغ 0.12 مليون درهم في الفصل الخاص بالتسيير - المعدات والنفقات المختلفة - من اجل مواكبة تعاونيات الصيد التقليدي.

- **مشروع 22 : دعم لفائدة مؤسسات التكوين المهني**

- **<u>إعانة لفائدة مراكز التكوين البحري:</u>**

يضم قطاع الصيد البحري ستة معاهد تكوينية ذات مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة، حيت تتكون ميزانيتها أساسا من إعانات الاستغلال والاستثمار وكذا موارد خاصة.

الإعانات الممنوحة لهاته المؤسسات تتجزأ كما يلي:

مؤسسات التكوين البحري	الجهات	الميزانية المقترحة لسنة 2020	
		منحة التسيير	منحة الاستثمار
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالحسيمة	طنجة تطوان الحسيمة	2.460.000	400.000
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالعرائش	طنجة تطوان الحسيمة	2.585.000	460.000
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بأسفي	مراكش اسفي	2.576.000	572.000
المعهد العالي للصيد البحري بأكادير	سوس ماسة	4.450.000	3.333.000
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بطانطان	كلميم وادي نون	2.390.000	585.000

معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالعيون	العيون الساقية الحمراء	2.300.000	1.000.000
المجمـــــــــوع		16.761.000	6.350.000

مراكز التأهيل المهني البحري

من أجل القيام بالمهام الموكلة لمراكز التأهيل المهني البحري، تقوم مصالح هذه الوزارة بتفويضاعتمادات الاستغلال والاستثمار وذلك نظرا لعدم تمتعها بالتسيير بطريقة مستقلة، وتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

مؤسسات التكوين البحري	الجهات	الميزانية المقترحة لسنة 2020	
		منحة التسيير	منحة الاستثمار
مركز التأهيل المهني البحري بالناضور	الشرق	390.000	1.782.000
مركزالتأهيل المهني البحري بطنجة	طنجة تطوان الحسيمة	425.000	700.000
مركز التأهيل المهني البحري بالدار البيضاء	الدارالبيضاء سطات	280.000	600.000
مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة	مراكش اسفي	315.000	380.000
مركز التأهيل المهني البحري بأكادير	سوس ماسة	350.000	420.000
مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني	كلميم وادي نون	350.000	460.000
مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور	العيون الساقية الحمراء	350.000	600.000
مركز التأهيل المهني البحري بالداخلة	الداخلة وادي الذهب	560.000	3.600.000

المجمـــــــــوع	8.002.000	3.020.000

- **مشروع 23 : نفقات مؤسسات التكوين المهني**

على إثر إغلاق مركز التأهيل المهني البحري بمدينة الدار البيضاء نتيجة انطلاق أشغال تهيئة الساحل "مشروع وصال"، ومن أجل توفير تكوين بحري بجهة الدار البيضاء سطات، سيطلق قطاع الصيد البحري أشغال بناء مركز التأهيل المهني البحري بمدينة المحمدية- بعد مراجعة الوعاء العقاري- بتكلفة تبلغ مقدارها:

- دراسات متعلقة بالبناء: 0.935 مليون درهم
- أشغال البناء بتكلفة اجمالية تقدر ب 9 مليون درهم : 4.5 مليون درهم كاعتماد أداء و4.5 مليون درهم كاعتماد التزام

- **مشروع 24 : البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في البحر**

تلعب حالات الطقس دور مهم لممارسة نشاط الصيد. وعليه، تم إبرام اتفاق بين قطاع الصيد البحري ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية لتزويد المندوبيات بنشرات الطقس اليومية وجداول المد والجزر. يقدر مبلغ الاتفاق هو 0.427 مليون درهم.

- **مشروع 25 : الإنعاش الإجتماعي المهني**

في إطار الانشطة المسايرة لمشروع الانعاش الاجتماعي المهني، تمت برمجة مبلغ 120 الف درهم في فصل المعدات والنفقات المختلفة وذلك لمواكبة تعاونيات الصيد التقليدي من خلال تنظيم ورشات لتعزيز تبادل تجربة و خبرة تعاونيات الصيد الوطني والدولي.

برنامج 450 : قيادة وحكامة

❖ محددات نفقات الإستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : التكوين المستمر**

نظرا للاولوية التي يكتسيها التكوين المستمر و طبقا للتوجهات الحكومية، قامت هذه الوزارة ببرمجة اعتمادات تقدر ب1 مليون درهم، ؛ جزء من هذه الدورات التكوينية يخص التكوين الخاص بمواضيع تهم قطاع الصيد البحري و اخرى تدبيرية.

- **مشروع 2 : دعم المصالح الخارجية**
- **مشروع 3 : تهيئة وتجهز إدارة**
- **مشروع 4 : بناء وتهيئة وتجهيز المصالح الخارجية**
- **مشروع 5 : دعم المهام**

رصد قطاع الصيد البحري برسم السنة المالية 2020، غلافا ماليا قدره 247.8 مليون درهم لتغطية نفقات الموظفين. هذه الاعتمادات تمكن من دفع رواتب، أجور و تعويضات 1334من أعوان و أطر هذه الوزارة.

- **مشروع 6 : بناء وتجهيز المصالح المركزية**

تبلغ الاعتمادات المسجلة في إطار الفصل الخاص بالنفقات و المعدات المختلفة 23.7 مليون درهم و تتجزأ كما يلي:

·النفقات المتعلقة بالتحملات العقارية و التي تتضمن، اكتراء المباني الخاصة باربعة مندوبيات فرعية و خمس ملحقات تابعة لمندوبيات الصيد البحري، و

تجدر الإشارة في هدا الصدد أن عقود الإكتراء المتعلقة بهاته المباني قد تم إنجازها من طرف المصالح المركزية وذلك قبل أن تعمل هذه الوزارة بتفويض الاعتمادات لفائدة المصالح الخارجية في أواخر التسعينات.

بالإضافة، إلى ذلك يضم هذا الفصل المصاريف المتعلقة بصيانة وإصلاح المباني الإدارية و عتاد المواصلات السلكية و اللاسلكية. يقدر المبلغ المخصص لهاته الخدمات ب 1.9 مليون درهم.

- تقدر المصاريف المتعلقة بتسديد مستحقات رسوم المواصلات اللاسلكية و فواتير الماء و الكهرباء بمبلغ 5.7 ملاين درهم.
- المصاريف المتعلقة بشراء لوازم المكتب ولوازم العتاد المعلومياتي و و كذا صيانة و إصلاح الأثاث و عتاد المكتب والمعلوميات. و تقدر هذه المصاريف ب2.0 مليون درهم.
- تكلفة تسير حظيرة السيارات تقدر ب 3.8 مليون درهم؛
- المصاريف المتعلقة بنقل و تنقل الموظفين و التي تقدر ب 6.6 مليون درهم؛
- نفقات مختلفة تقدر ب 3.7 مليون درهم و تهم بالأخص :
  - مصاريف الاستقبال و الاحتفالات الرسمية؛
  - تسوية و تنفيد الأحكام القضائية و القرارات الإدارية
  - مصاريف السلامة، الحراسة و المراقبة للمباني الإدارية.
  - دراسة حول وضع ارشيف الكتروني للوثائق

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار فقد تمت برمجة 19.8 مليون درهم و التي تهم بالأساس :

•أشغال توسيع المباني الإدارية لمقر قطاع الصيد البحري و ذلك إثر خلق مديريتين جديدتين.

•تجهيز المصالح المركزية بعتاد المكتب والمعلوميات و المواصلات السلكية و اللاسلكية و كذا العتاد السمعي البصري؛

•اقتناء نظام الاتصال الهاتفي و اعداد أشغال توصيل أسلاك الكمبيوتر؛

- **مشروع 7 : بناء وتجهيز مندوبيات الصيد البحري**

تبلغ الاعتمادات المخصصة للمصالح الخارجية للصيد البحري. فيما يخص الفصل الخاص بالمعدات و النفقات المختلفة 16.5 مليون درهم و تتجزأ كما يلي :

- اكتراء البنايات الإدارية الخاصة بأربع ملحقات لمندوبيات الصيد البحري ؛
- مصاريف الحراسة و المراقبة والصيانة للمصالح الخارجية و تبلغ مساحتها 20,000 متر مربع ؛
- مصاريف إصلاح العتاد التقني، العتاد المعلومياتي و كذا أثاث المكتب
- شراء لوازم المكتب و لوازم العتاد المعلومياتي؛
- مصاريف النقل و تنقل موظفي المصالح اللامركزية
- المصاريف المترتبة عن الاستغلال المؤقت للملك العمومي و ذلك نظرا لتواجد مجموعة من المندوبيات داخل الموانئ و كذا البنايات الخاصة بقرى الصيادين في أراضي الملك البحري

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار و التي تبلغ قيمتها 23.5 مليون درهم، فهي تهم اساسا :

- اشغال بناء مندوبيتان للصيد البحري في كل من بوجدور و الجبهة.

- أشغال تهيئة باقي مندوبيات الصيد و كذا تجهيزها بكل من العتاد التقني، المعلومياتي، الموصلات السلكية و اللاسلكية و كذا لوازم المكتب.

- **مشروع 8 : دعم للهيآت المهنية للصيد البحري**

تتكون مداخيل غرف الصيد البحري و فيدراليتاها من جزء من مداخيل الرسوم المهنية، حيت تقدر هذه الرسوم ب 10 ملاين درهم، أي في حدود 2 ملاين لكل غرفة.

وللإشارة فإن هذا المبلغ غير كافي لتغطية مصاريف هذه المؤسسات، لذلك يقدم قطاع الصيد دعم بمبلغ 1مليون درهم لكل غرفة لتمكينها من تغطية النفقات و خاصة المتعلقة برواتب الموظفين الذين يشتغلون بها.

كما تمت برمجة غلاف مالي برسم 2020 قدره 8 ملايين درهما كاعانة استثمار لفائدة هذه المؤسسات و ذلك لتمكينها من القيام بالمهام المسندة إليها خاصة الرفع من تنمية قطاع الصيد البحري

- **مشروع 9 : مساعدات وأعمال إجتماعية**

لا تتمتع خزينة جمعية الأعمال الاجتماعية لقطاع الصيد البحري بموارد مالية دائمة و قارة من أجل تنفيد برنامج عملها السنوي، لذلك تقدم لها منحة سنوية تقدر ب 0.35 مليون درهم